

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٢

الجمعة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا (أوروغواي)

(تكلم بالإنكليزية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البنود ٨٦ إلى ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مضمون البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل الشروع في عملنا، أود أن أبلغ الوفود أنه بحلول الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات مساء أمس، تسلمت الأمانة العامة ٥٣ نصا.

نبدأ الآن مناقشتنا المواضيعية بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى بتبادل للآراء مع السيد روغيليو فيرتر، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأعطيه الكلمة.

السيد فيرتر (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي، بالإعراب عن خالص التهاني لانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة المهمة للغاية في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

يسعدني أيما سعادة أن أخاطب هذا المحفل، خاصة في وقت يتحدد فيه الأمل في توفير أساس أكثر دواما للسلم والأمن الدوليين من خلال التعددية والتعاون الدولي وإحياء جدول أعمال نزع السلاح المتوقف. إن شهادة لجنة نوبل بمنح جائزة السلام لعام ٢٠٠٩ لمهندس هذا التجدد، الرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة، توجز آمال وتطلعات المجتمع الدولي من حيث تنسيق جهوده من خلال الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، لإحداث استجابات عالمية للتحديات العالمية، بما في ذلك في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وإنني واثق، أن هذا المناخ الدولي المشجع، سيعزز مداورات اللجنة لتقديم توصيات مهمة لتوجيه قرارات الأمم المتحدة نحو تحقيق نتائج بناءة. كما أرى، في هذه اللحظة الحاسمة، أن تجربتنا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قصة نجاح في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار المتعدد الأطراف

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



يمكن أن تقدم رؤى مفيدة، رغم أننا ندرك أن كل مشكلة معينة ربما تتطلب حلولاً معدلة تناسبها.

إن الأسلوب الذي جرى به تنظيم وتنفيذ عملنا والثقافة المستدامة للانخراط والتوافق البنائين التي تنتهجها دولنا الأطراف قد ضَمِنَا إحراز تقدم مطّرد باتجاه إزالة الأسلحة الكيميائية وكفالة عدم انتشارها. ونتيجة لذلك، نقترّب أكثر من أي وقت مضى من رؤية عالم خال من فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل في ظل شروط للتحقق الدولي. وإسهام هذا في تحقيق أهداف الأمم المتحدة المتمثلة في تعزيز السلم والأمن الدوليين واضح وكبير.

وقد تسنى تحقيق هذا التقدم نتيجة عدة عوامل. إذ زادت عضويتنا إلى ١٨٨ دولة طرفاً. ومنذ الدورة السابقة للجنة الأولى قبل عام، أصبحت أربع دول جديدة أعضاء في المنظمة. وبانضمام الجمهورية الدومينيكية وجزر البهاما، أصبحت الآن كامل المنطقة التي تضم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ملتزمة باحترام حظر الأسلحة الكيميائية - وهو تطور يستحق الترحيب الحار. وكان انضمام العراق ولبنان، لا يقل أهمية، وهما بلدان مهمان من منطقة الشرق الأوسط الحساسة حيث لا تزال عالمية الاتفاقية بعيدة المنال.

وأقرت حكومة العراق نفسها بأن القبول العراقي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية يمثل تحولا تاريخيا عن إرث مأساوي لنظام استخدم الأسلحة الكيميائية حتى ضد شعبه. ولذلك فإن انضمام العراق يحمل في طياته أهمية رمزية وسياسية.

لا يوجد أي صك قانوني مواز يتعلق بأسلحة الدمار الشامل اجتذب هذا الامتثال الواسع في فترة قصيرة نسبيا تزيد قليلا عن عقد. وبالنسبة لأهداف الاتفاقية فيما يتعلق بنزع السلاح، أبلغتُ مجلسنا التنفيذي هذا الأسبوع فقط أن

ومنذ تقرير الأَخِير إلى اللجنة الأولى (انظر A/C.1/63/PV.9) أوفت دولة حائزة أخرى، الهند، بطريقة مثالية بالتزاماتها في إطار الاتفاقية بأن تدمر بالكامل مخزونها المعلن من الأسلحة الكيميائية. وقد هنأت الهند بحرارة - وأكرر تهنئتي اليوم - على هذا الإنجاز وعلى الالتزام الثابت الذي أظهرته في تحقيق هذا الهدف المهم.

إن استكمال ثلاث دول حائزة لتدمير أسلحتها الكيميائية يبرهن بشكل قاطع أن نزع السلاح الكيميائي بموجب شروط اتفاقية الأسلحة الكيميائية هدف قابل حقا للتحقيق، رغم أن التحدي المتمثل في استكمال المهمة في الموعد النهائي المحدد في نيسان/أبريل ٢٠١٠ لا يزال باقيا. وأشير، هنا، إلى المسؤوليات الجسيمة لأكثر دولتين حائزتين، وهما، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

وقد قام حتى الآن الاتحاد الروسي، المطالب باستكمال تدمير ٥٤ في المائة من مخزونه بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بتدمير ١٦٠٢٤ طناً مترياً من أسلحته الكيميائية من الفئة ١، أو ما يعادل ٤٠,١ في المائة من إجمالي المخزونات المعلنة. ويجري حالياً تدمير الأسلحة الكيميائية في ثلاثة مرافق تقع في مراديكوفسكي وليونيدوفكا وشوشيا. كما عزز الاتحاد الروسي جهوده صوب البناء والبدء بعمليات لتدمير الأسلحة الكيميائية في وحدات جديدة في مرافق لتدمير الأسلحة الكيميائية تباشر عملها بالفعل.

ولا تزال الولايات المتحدة، من جانبها، تقترب من تحقيق هدف التدمير الكامل لمخزونها المعلن. والرقم الحالي الذي يجسّد إحرازها التقدم هو ١٨٢٠٠ طن متري، أو نسبة ٦٥,٥٤ في المائة من أسلحتها الكيميائية التي أزالته

وبالمناسبة، في هذا الوقت بالذات، ينظر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في اقتراح يتطلب من رئيس المجلس أن

”ينخرط في مشاورات غير رسمية مع جميع الوفود المهمة بشأن كيفية وتوقيت بدء المجلس مداولات رسمية حول جدوى المواعيد النهائية المنقحة لعام ٢٠١٢ التي احترامتها الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية، وتقديم تقرير للمجلس في دورته المقبلة“.

وقد حظي ذلك الاقتراح الذي قدمته البرازيل، بتأييد واسع النطاق في المجلس التنفيذي.

وقد ضمنت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الفعالية والنجاح بفضل الروح البناءة للتعاون والتوافق التي ميزت تجربتها المتعددة الأطراف. وما زلت على ثقة بأن الدول الأطراف ستجد مرة أخرى إجابة وافية ستحافظ على سلامة الاتفاقية وتقر بالقيود الحقيقية التي يواجهها البلدان، روسيا والولايات المتحدة. ومما لاشك فيه أن الالتزام الصادق لهاتين الدوليتين الحائزتين للأسلحة الكيميائية سيكون عاملا لإصدار أحكام متأنية وبناءة. وأود، من جانبي، أن أعرب مجددا عن بالغ تقديري لهاتين الدوليتين الحائزتين للأسلحة الكيميائية على التزامهما الحازم بدعم وتنفيذ التزاماتهما بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وقدمت الجماهيرية العربية الليبية، من جانبها، طلبا جديدا لتمديد الموعد النهائي المحدد لتدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية من الفئة ١. وفي ذلك الطلب، أوجزت ليبيا العراقيل التي واجهتها في سياق التحضيرات لتدمير أسلحتها الكيميائية، وما اتخذته من خطوات وإجراءات للتصدي للحالة، وما نجم عنها من نتائج إيجابية ملموسة. والمسألة معروضة حاليا على المجلس التنفيذي، المتوقع أن يتيح

بالفعل. وهناك أربعة مرافق في - تولي، باين بلاف، أوماتيلا وأنيسن - تباشر عملها حاليا. وعلاوة على ذلك، أعلنت الولايات المتحدة مؤخرا أنها بلغت الرقم المعلمة المتمثلة في تدمير مليونين من الذخائر المعبأة بالعامل الكيميائي امتثالا للاتفاقية.

ومن الصعب أن نستوعب تماما جسامة الالتزام الذي قطعه هذان البلدان - الولايات المتحدة وروسيا - بالنظر إلى الكميات الهائلة من الأسلحة الكيميائية التي لا يزال يتعين عليهما إزالتها. وتعني اعتبارات السلامة لدى التعامل مع أخطر المواد الكيميائية التي يعرفها بنو البشر وفي الوقت ذاته حماية البيئة من خلال احتواء السمية أنه يجب إنفاق مبالغ كبيرة للغاية لبناء وتشغيل بعض أكثر المرافق تطورا لتدمير الأسلحة الكيميائية.

وباستضافة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية لأعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في زيارات إلى مرافقهما المعنية بالتدمير، أبدت الدولتان الشفافية والانفتاح وحظيتا بالتقدير على صدق مقصدهما. كما عززت هذه الزيارات وعي الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بجسامة التحدي الذي تواجهه وتقديرها له.

وبينما واصلت دعوة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إلى الاستمرار في بذل كل ما بوسعهما لاستكمال التزاماتهما في إطار المواعيد النهائية التي حددتها الاتفاقية، فإن ضيق الوقت المتوفر والكميات الهائلة من الأسلحة الكيميائية التي لا يزال يتعين تدميرها، تجعل من الضروري لأجهزة صنع القرار التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تكفل معالجتهما لهذه المسألة الجوهرية على النحو المناسب.

وفيما يتعلق بموضوع الأسلحة الكيميائية التي تركتها اليابان على أراضي الصين، لا تزال أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعمل مع اليابان والصين على أساس ثلاثي. وبينما لم يتم تدمير أي أسلحة كيميائية حتى الآن، يجري إحراز التقدم في العمل بشأن مشروع الخطة المفصلة للتحقق وترتيبات المرفق المتعلقة بمرافق التدمير المتنقلة. وأود أن أشكر الصين واليابان على نهجها الواقعي. ونأمل أن تنطلق البداية المتوقعة لعمليات التدمير المرتقبة في النصف الأول من عام ٢٠١٠، بعد الانتهاء من التحضيرات اللازمة بحلول نهاية العام.

لقد أوجزت إنجازاتنا والمهام المتبقية في سياق نزع الأسلحة الكيميائية. وأي حظر شامل لأي فئة من أسلحة الدمار الشامل يفترض مسبقاً وضع نظام فعال لعدم الانتشار، باعتباره عنصراً مكملاً لضرورة نزع السلاح وضمانة لعدم الارتداد. وفي سياق اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يكتسي وجود نظام فعال وكفء لتفتيش الصناعة الكيميائية أهمية أساسية لأهداف عدم الانتشار المحددة في الاتفاقية. ولهذا النظام أيضاً أهمية حاسمة في تعزيز الثقة فيما بين الدول الأطراف بأن الصناعة الكيميائية لا تعمل سوى في الأنشطة المشروعة والسلمية، وبالتالي، إحراز التقدم بشأن الأهداف الأمنية للاتفاقية.

ومنذ بدء نفاذ الاتفاقية في نيسان/أبريل ١٩٩٧، قامت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بنحو ٨١٢ ٣ عملية تفتيش في أراضي ٨١ من الدول الأطراف، بما في ذلك ٢١٤٢ عملية تفتيش لمواقع متصلة بالأسلحة الكيميائية و ١٦٧٠ عملية تفتيش لمواقع صناعية. وتتفرد اتفاقية الأسلحة الكيميائية بعمليات تفتيش المشاريع التجارية، ويرجع الفضل فيها إلى الصناعة الكيميائية العالمية، التي ظلت شريكاً قوياً وقيماً منذ وقت التفاوض على الاتفاقية في جنيف. ويشكل هذا الدعم مثلاً غير مسبوق في سياق

للتك الدولة العضو الفرصة للوفاء بالتزاماتها القانونية واستكمال تدمير مخزونها في إطار الجدول الزمني المحدد بموجب الاتفاقية. وبينما نقر بالتزام الجماهيرية العربية الليبية بأهداف الاتفاقية والوفاء بالتزاماتها، أود أن أشدد أيضاً على أهمية اتخاذ إجراء عاجل بغية كفالة التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية التي أعلنتها.

وقد أشيد بانضمام العراق إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية باعتباره معلمة هامة في إسهام ذلك البلد في صون السلم والأمن الدوليين. ووفقاً للأحكام القانونية الصارمة للاتفاقية التي تتطلب الإعلان عن وجود أي أسلحة كيميائية على أرض أي دولة طرف، فضلاً عن أي مرافق ذات الصلة، فقد أعلن العراق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن وجود أسلحة كيميائية أصبحت غير قابلة للاستخدام خلال الأنشطة التي أذن بها مجلس الأمن. وبالمثل، أعلن العراق عن المرافق السابقة لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وبالنظر إلى حالة تلك الأسلحة، فإن تدميرها بموجب أحكام الاتفاقية بطريقة سليمة وأمنة يشكل تحدياً فريداً.

وعالجت أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إعلانات العراق وحللتها، وهي تواصل عملها مع الممثلين العراقيين بغية تنفيذ الاتفاقية على النحو الواجب. وتحضيرا لخطة التدمير والتفتيش الأولي المطلوب بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، من المتوقع إجراء زيارة للمساعدة التقنية إلى العراق بعد تلقي التصاريح الأمنية اللازمة والانتهاء من وضع الترتيبات مع حكومة العراق. وأشيد بالسلوك الإيجابي والتعاوني للسلطات العراقية، وأود أن أجدد تأكيد كامل استعداد أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقديم جميع أوجه المساعدة الممكنة إلى العراق بينما يضطلع بالدور الهام المتمثل في الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية.

الأسلحة الكيميائية خطة عمل لتعزيز التنفيذ الوطني الفعال للاتفاقية على الصعيد العالمي. ومنذ ذلك الحين، أنشأت ٩٧ في المائة من الدول الأطراف في الاتفاقية أو عيّنت سلطة وطنية، حسبما تقتضيه الاتفاقية. وبلغ عدد الدول الأطراف التي سنت تشريعات شاملة نسبة ٤٦ في المائة. وأود في أن ألقى الضوء على دور الاتحاد الأوروبي في دعم البرامج الرامية إلى تحسين تنفيذ الاتفاقية عالميا من خلال إجراءاته المشتركة المتنوعة.

ما زال يتعين علينا قطع شوط طويل قبل بلوغ المرحلة حيث يكون لدى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية الأدوات اللازمة للتنفيذ الفعال لمخظورات الاتفاقية وأحكامها على المستوى المحلي. ولذلك السبب، فإننا نشعر بارتياح كبير لتمكنا من تبادل خبراتنا مع الأمم المتحدة من خلال البرامج التي تنظمها في مختلف مناطق العالم لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي نظر إليه باعتباره تعزيزا لتنفيذ اتفاقيتنا. والتنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية على المستوى المحلي يمكن الدول أيضا من الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي سياق توسيع تعاوننا، فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تستجيب أيضا لنداءات كلا من مجلس الأمن والجمعية العامة. وفي الاستعراض الشامل الأخير للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، المعقود هنا في نيويورك، قدّم وفد المنظمة إسهامات لا تغطي تعاونها مع مكتب شؤون نزع السلاح ومع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فحسب، ولكن تعطي أيضا مختلف الأنشطة التي تنظمها من تلقاء نفسها، وكذلك بالاشتراك مع الدول الأطراف في سياق برامج مكافحة الإرهاب. فضلا عن كون اتفاقية الأسلحة الكيميائية معاهدة تحظر الأسلحة الكيميائية واستخدامها حظرا شاملا، فإن للاتفاقية ركيزتين مهمتين أخريين، وهما، المادتان العاشرة والحادية عشرة من المعاهدة.

أي معاهدة لنزع السلاح على التعاون بين القطاع العام والمشاريع الخاصة في تعزيز الأمن، بدون المساس بالمصالح التجارية المشروعة.

وفي الوقت ذاته، ندرك أيضا أن ما يبلغ مجموعه المعلن ٥٥٧٦ من المرافق الكيميائية في جميع أرجاء العالم قابلة للتفتيش. واستنادا إلى تقييم موضوعي لكفاية جهود التفتيش، فإنني ما برحت أؤكد، بصفتي المدير العام، على أنه ينبغي زيادة عدد عمليات التفتيش، وبخاصة مع إنهاء مهمة نزع السلاح بصورة مطردة. وتعزيز نظام التحقق من الصناعة ضروري أيضا للحفاظ على الثقة بالأحكام ذات الصلة بعدم الانتشار في الاتفاقية. والاستمرار في تحسين جهودنا للتحقق من الصناعة وتكثيفها، مع التركيز على المرافق الأكثر صلة بالهدف من الاتفاقية والغرض منها، مهمة لا بد منها.

وتتمثل دينامية أخرى، تتطلب منا أن نواصل التركيز على التحقق من الصناعة، في التطور السريع للصناعات الكيميائية على الصعيد العالمي. وسيتعين إبقاء التكنولوجيا الجديدة، مثل التكنولوجيا النانوية ووضع منهجيات جديدة للتصنيع الكيميائي، قيد الدراسة والاستعراض، لأنها تطوي أيضا على إمكانية إساءة الاستعمال. غير أن التحقق من الصناعة ليس الوسيلة الوحيدة لتعزيز عدم الانتشار. والردع ضد احتمال امتلاك وتطوير وإساءة استخدام المواد الكيميائية وسلاستها يتعين إنشاؤه على نحو راسخ وفعال في نطاق الولاية الداخلية للدول الأعضاء. ويتعين على الدول الأطراف كفالة ترجمة الأمور المخظورة بموجب الاتفاقية إلى قواعد محلية تسري على أي فرد أو أي كيان آخر يعمل في نطاق ولايتها أو سيطرتها.

قبل عام واحد من اتخاذ مجلس الأمن لقراره التاريخي ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، اعتمد المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية

ولذلك، فإنني أناشد مجدداً الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك بدون أي إبطاء. وفي منطقة الشرق الأوسط، فإن إسرائيل، وهي دولة موقعة على الاتفاقية، أبدت استعدادها لإقامة حوار بناء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأنا ممتن للحكومة الإسرائيلية على قبولها ما عرضته عليها من استقبال بعثة نوايا حسنة فنية، وهي البعثة التي زارت إسرائيل في حزيران/يونيه من العام الحالي. وأقدر أيضاً الموقف الإيجابي لمصر التي سعدت بقاء ممثليها في عدد من المناسبات ووافقت أيضاً، من حيث المبدأ، على اقتراحي إيفاد بعثة نوايا حسنة في موعد يحدده ذلك البلد. وما زلت آمل أن تجد تلك البلدان في النهاية أن الانضمام إلى الاتفاقية في مصلحتها وفي مصلحة الآخرين أيضاً. كما أقدر الحوار الجيد الذي أجرته صباح هذا اليوم مع الممثل الدائم لسوريا بخصوص الاتفاقية.

سنواصل أيضاً جهودنا مع الدول الأخرى غير الأعضاء المتبقية، مثل أنغولا والصومال وميانمار. وتشارك ميانمار بصفة منتظمة إلى حد ما في البرامج التي تنظمها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتكون المشاركة فيها مفتوحة أمام الدول غير الأطراف. واعتقد أن ميانمار، باعتبارها من الموقعين الأصليين على الاتفاقية، لا بد أن تكون الآن في وضع يمكنها من اتخاذ الخطوة التي تأخرت كثيراً للانضمام إلى الاتفاقية بدون أي إبطاء.

لا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البلد الوحيد الذي يرفض كلية جميع اقتراحاتنا، حتى إجراء حوار أولي. وآمل أن تحظى مسألة الأسلحة الكيميائية أيضاً بالاهتمام الواجب في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي إلى حل المشكلة التي طال الجدل حولها المتعلقة بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وينصب جانب كبير من اهتمام برامجنا على بناء القدرات في الدول الأعضاء لتعزيز التطبيقات السلمية للكيمياء وتنفيذ الأنشطة المشروعة ذات الصلة بالصناعة. ويجتذب أحد أشهر برامج التدريب لدينا، وهو برنامج الزمالة، الكيميائيين والمهندسين الكيميائيين الموهوبين ويهدف إلى تعزيز مهاراتهم على السواء من خلال الاحتكاك الأكاديمي وإيجاد أماكن لهم في صناعة الكيمياء في العالم الصناعي.

بموجب المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يحق للدول الأطراف تلقّي المساعدة والحماية من استعمال الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستعمالها. ويستلزم توفير استجابة سريعة استعدادات كافية من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنسيق الإجراءات مع الدول الأطراف التي تعهدت بتقديم المساعدة وكذلك مع المنظمات الدولية المعنية. وفي هذا الصدد أيضاً، تتيح المنظمة فرصاً لبناء القدرات والتدريب للهيئات ذات الصلة في الدول الأطراف، مثل منظمات الدفاع المدني والمستجيبين الأوائل.

أود الآن التطرق إلى مسألة حيوية لنجاح اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نهاية المطاف. فقد اقتربت الاتفاقية، التي بلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٨٨، من تحقيق العالمية الكاملة ولكنها لم تحققها بعد. وقد حفّز الهدف المشترك المتمثل في تخليص العالم من آفة الأسلحة الكيميائية جميع الدول تقريباً للقبول بالالتزامات المكرسة في الاتفاقية. ولذلك، من الطبيعي أن يتسبب في قلق جميع هذه الدول معرفتها بأنه لا يزال هناك بعض من قرّروا عدم الاشتراك في هذا المشروع ويبدو من الطبيعي أن تثار شواغل حيال احتمال استمرار وجود الأسلحة الكيميائية في أجزاء معينة من العالم.

وبالقيام بذلك بتوافق الآراء، أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أنها مثال حقيقي لتعددية الأطراف الناجحة وأقرت مرشحا يمتلك خصالا شخصية ومهنية ممتازة لقيادة المنظمة في المستقبل. وفي رسالة التهئة التي بعثت بها إلى السفير أوزوجو، شددت على أنها لحظة اعتزاز لمنظمة الأسلحة الكيميائية، وهي لحظة برهنت على نضج المنظمة ووحدة الهدف العميقة التي حققتها في رؤيتها لإيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على بيانه الشامل والهام. وباسم اللجنة، أشكره على جميع الأعمال التي أنجزها على رأس تلك المنظمة وأتمنى له كل توفيق في مهامه مستقبلا. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم الفرصة لتهنئة وفد تركيا والسيد أحمد أوزوجو على تعيين السيد أوزوجو.

أود الآن أن أتيح للجنة الفرصة لإجراء مناقشة تفاعلية مع ضيفنا بعقد جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة. وسأعلق الجلسة الآن بغية مواصلة المناقشة بصورة غير رسمية. عقلت الجلسة الساعة ١٥/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نستمع الآن إلى المزيد من البيانات المواضيعية وإلى عرض مشاريع القرارات بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

السيد هلغرين (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وهذا البيان يحظى بتأييد البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، أيسلندا، العضو

وختاما، أود أن أشير إلى القرار التاريخي الأخير لمجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، المتخذ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عندما اجتمع المجلس على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات (انظر S/PV.6191). وبينما يركز القرار بصفة رئيسية على المسائل النووية، فإنه يقر بأن إحراز تقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار عنصر من العناصر الأساسية للأمن الدولي.

إن التقدم الذي تحرزه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ ولايتها مثال حي على نجاح نزع السلاح وعدم الانتشار عندما نعمل معا على أساس أهداف واضحة وحوار بناء وبحسن نية وبروح التوافق في الآراء ومن خلال منظمات متعددة الأطراف مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لقد استغرق فرض الحظر على الأسلحة الكيميائية قرنا من الزمان. وهو الآن حقيقة واقعة.

كلماتي الأخيرة هي كلمات وداع لهذه الهيئة. هذه هي آخر مرة أخطب فيها الهيئة بصفتي المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فولائي ستنتهي في تموز/يوليه من العام المقبل. ولقد كان لي عظيم الشرف وسعدت بما سعادة بعرض أعمال المنظمة على اللجنة الأولى للجمعية العامة، ومسؤولية المنظمة عن تعزيز تقييد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار عامل أساسي في النهوض بالسلم والأمن حول العالم.

ومع وداعي للأعضاء كافة، أتمنى لهم جميعا كل توفيق. وأريد أيضا أن أطلب منهم مشاركتي الإعراب عن بالغ السرور إزاء نجاح المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية صباح هذا اليوم في التوصل إلى توافق الآراء على التوصية بأن يصبح سعادة السيد أحمد أوزوجو، الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة في جنيف، المدير العام المقبل في تموز/يوليه ٢٠١٠.

أخرى فائدة استمرار تبادل الآراء بشأن المواضيع الرئيسية ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية.

تضطلع وحدة دعم التنفيذ لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بدور هام للغاية في الحفاظ على الصلة بين الدول الأطراف في الاتفاقية. وبعد ثلاث سنوات من إنشاء الوحدة، يود الاتحاد الأوروبي الإعراب عن تقديره المستمر للعمل الذي تقوم به.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية إلى تقديم إعلاناتها السنوية بخصوص تدابير بناء الثقة التي اتخذتها. ويرحب الاتحاد بزيادة المشاركة في هذه الآلية الهامة، التي تفيد في تعزيز الاتفاقية، على مدار الأعوام القليلة الماضية. غير أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لكفالة المشاركة الكاملة لجميع الدول الأطراف في هذه الآلية الملزمة سياسيا. وينبغي مواصلة النظر في مسألة إجراء تقييم لآلية تدابير بناء الثقة وطريقة عملها وإمكانية تحسينهما.

والاتحاد الأوروبي، إذ يتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام ٢٠١١ وما بعده، يشير إلى التزامه بوضع تدابير للتحقق من الامتثال للاتفاقية.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية - وهي أول معاهدة يتم التحقق منها دوليا تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل - إنجاز كبير متعدد الأطراف. واليوم، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك دولتان موقعتان، التي لم تصبح أطرافا في الاتفاقية بعد لا تتجاوز سبع دول. والاتحاد الأوروبي يواصل حث تلك الدول السبع على الانضمام إلى مسعانا المشترك لتخليص العالم من الأسلحة الكيميائية.

في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ما زال يشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين، ويتطلب اتباع نهج عالمي. وخطر حصول الإرهابيين على أسلحة بيولوجية أو كيميائية يضيف بُعدا خطيرا آخر إلى هذه المسألة. وبغية التصدي للتحديات التي تشكلها هذه المخاطر، فإن من المهم بشكل حيوي تعزيز التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة وكذلك فيما بين الدول الأعضاء كافة.

والصكوك المتعددة الأطراف الرئيسية ذات الصلة بهذه المناقشة المقسمة إلى مجموعات هي اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيميائية وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. وصكوك الحظر الملزمة قانونا هذه تقوم بدور أساسي في التقليل من التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل هذه. والامتثال التام لجميع أحكام هذه الاتفاقات أمر في غاية الأهمية لصون السلم والأمن الدوليين. والاتحاد الأوروبي يدعو إلى إضفاء الطابع العالمي الكامل على هذه الصكوك. كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى النظر في سحب أي تحفظات متبقية تكون قد أبدتها لدى الانضمام إلى بروتوكول عام ١٩٢٥.

سيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة للدول التي تطلب التعاون في تنفيذ هذه الصكوك. وبهذه الروح، اعتمد الاتحاد إجراء مشتركا جديدا لدعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وإضفاء الطابع العالمي عليها. وسيواصل الاتحاد الإسهام بصورة فعالة في العملية الحالية التي تتخلل الدورات وتم الاتفاق عليها في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في الاتفاقية المعقود في عام ٢٠٠٦. واجتماع الخبراء لهذا العام المعقود في آب/أغسطس أثبت مرة

على مواصلة التعاون مع المنظمة وتقديم الدعم لها في السنوات المقبلة.

سيكون الاتحاد الأوروبي مقصراً إذا لم يغتنم هذه الفرصة لتقديم تهنة حارة للسفير فيرتر ممثل الأرجنتين على ولايته الناجحة في منصب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونتطلع أيضاً إلى العمل بشكل وثيق مع خلفه، الذي سيجري تعيينه رسمياً في القريب العاجل، فيما نواصل عملنا لتحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتنفيذ الكامل لها.

يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه الكامل للإجراءات المتخذة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). والقرار أساسي لإنشاء آليات فعالة لمنع ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى جهات فاعلة من غير الدول. ونحث جميع الدول على الامتثال لالتزاماتها الملزمة قانوناً بموجب هذا القرار وقراري مجلس الأمن ١٦٧٣ (٢٠٠٦) و ١٨١٠ (٢٠٠٨) وعلى التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات. ونقدم تماماً اضطلاع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بولايتها المحددة ونشجع جميع الدول على المشاركة بفعالية في الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار والإسهام في إنجاح الاستعراض.

النصوص القانونية الدولية جوهرية لكنها لا تكفي وحدها؛ بل يجب أن تنفذ تنفيذاً فعالاً. وبالتالي مطلوب اتخاذ إجراءات منتظمة ومحددة ضد الانتشار لكفالة امتثال كل دولة لواجباتها في مجال منع الانتشار. وإجراءاتنا ضد الانتشار إذا أريد لها أن تكون فعالة فيجب أن تستند إلى تعاون عمليّ حازم لمنع وعرقلة عمليات النقل المحظورة والسيطرة على الصادرات بفعالية أكبر لمواجهة الشبكات غير القانونية الضالعة في التحويل والتفريب ومحاربة تمويل

لا يزال التدمير المقيد زمنياً للأسلحة الكيميائية هدفاً رئيسياً للاتفاقية ومما يثلج صدر الاتحاد الأوروبي انتهاء ثلاث دول أعلنت حيازتها لهذه الأسلحة من تدمير مخزونها منها، وفقاً لما هو منصوص عليه في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونقدم بتهنة حارة للهند على استكمالها لمهمتها بنجاح في وقت سابق من العام الحالي. ومن المهم للغاية أن تظل بقية الدول الحائزة لهذه الأسلحة واعية بالتزاماتها وأن تتصدى لتحدياتها بفعالية وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتسريع العمليات بهدف الانتهاء من التدمير في الموعد المحدد.

لا بد أن يواكب تدمير أسلحة الماضي حظر صنع أسلحة كيميائية جديدة في المستقبل. وأحكام الاتفاقية المتعلقة بالتحقق من الصناعة والتنفيذ على الصعيد الوطني وعمليات التفتيش المباحة، بصفة خاصة، لها أهمية حيوية في بلوغ أهداف عدم الانتشار المنصوص عليها في الاتفاقية. ويدرك الاتحاد الأوروبي أن تنفيذ جميع مواد الاتفاقية، التي تسري بصفة خاصة على التدابير التي تؤدي إلى تعزيز التنفيذ على الصعيد الوطني، يمكن أن يحول دون وقوع مواد كيميائية سمية في أيدي الإرهابيين. ويدعو الاتحاد جميع الدول المعنية إلى كفالة وضع التشريعات وإنشاء الهياكل الأساسية الضرورية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بطريقة فعالة.

ويتجلى أحد مظاهر التزام الاتحاد الأوروبي بأهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الدعم المالي المشترك الذي تقدمه لبرامج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأنشطتها. فمنذ عام ٢٠٠٥، ومن خلال ثلاثة إجراءات مشتركة متتابعة، قدّم الاتحاد أكثر من ٥ ملايين يورو لدعم مشاريع المنظمة التي تتماشى مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويسعدني أن أعلن، كما ذكر السفير فيرتر في وقت سابق، أن الاتحاد الأوروبي على مستوى مجلسه اتخذ في تموز/يوليه من هذا العام، قراراً ينص

التطورات المماثلة التي حدثت مؤخرا الاتفاق بين الرئيسين أوباما ومدفديف في موسكو، في ختام مداوالاتهما بشأن العلاقات النووية في أوائل تموز/يوليه، على تنفيذ الهدف الهام بتحسين تشاطر البيانات الخاصة بأجهزة إطلاق القذائف التسيارية من خلال تأسيس المركز المشترك لجمع البيانات المقرر أن تكون موسكو مقرا له.

أخيرا، نكرر كذلك اقتراحنا ببدء المشاورات بشأن معاهدة متعددة الأطراف تحظر القذائف أرض - أرض القصيرة المدى والمتوسطة المدى.

السيد غرينيوس (كندا) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي رئيس اجتماعات عام ٢٠٠٩ لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، يسعدني أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ اللجنة الأولى بأنشطة الدول الأطراف في الاتفاقية حول التقدم المحرز منذ العام الماضي في تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الاستعراضي السادس المعقود في عام ٢٠٠٦ للدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. وقد أحطت علما بالفعل بملاحظات ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فيما يتصل باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

في هذا العام، وبقيادتي، ننظر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في موضوع النهوض ببناء القدرة في ميادين مراقبة الأمراض والكشف عن الأمراض المزمنة وتشخيصها واحتوائها. وعندما وافقت في العام الماضي على ترؤس اجتماعات هذا العام كنت على علم بأهمية مواصلة الابتكار والبناء على الأسس الصلبة التي وضعها الرؤساء السابقون للاجتماعات، والجرأة على اقتحام جبهات جديدة في ما يمكن لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية أن تحققه.

ورأيت أن من الأهمية بمكان أن يتمخض عملنا عن نتائج حقيقية وألا ينقلب إلى مقهى لتجاذب أطراف

الانتشار. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتطوير أدوات دولية ابتكارية جديدة ضد الانتشار، مثل مبادرة أمن الانتشار.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعمه للآليات الدولية الأخرى المصممة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، مثل الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، ويؤيد توسيع الشراكة العالمية بقصد التصدي على الصعيد العالمي لتلك التهديدات.

ويراود الاتحاد الأوروبي بالغ القلق من المخاطر الناجمة عن انتشار القذائف التي يمكن أن تستخدم في إطلاق أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك القذائف التسيارية البعيدة المدى بصورة متزايدة والتكنولوجيات المتطورة. وإن التجارب التي أجريت مؤخرا على القذائف المتوسطة المدى والبعيدة المدى في السنوات الماضية خارج نطاق كل نظم الشفافية والإبلاغ المبكر القائمة، لا سيما من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، تزيد من قلقنا في ذلك المجال.

ويواصل الاتحاد الأوروبي اعتبار مدونة سلوك لاهاي ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف خير أداتين قائمتين للتعامل مع مشكلة انتشار القذائف. ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد أهمية المقصد الواضح المتعدد الأطراف والعالمي لمدونة السلوك. وندعو جميع الدول التي لم تعلن تقيدها بالمدونة بعد إلى أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن. وندعو كذلك جميع الدول المشاركة إلى أن تعزز سلطة المدونة وأن تنفذ تماما أحكامها كافة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإبلاغ قبل الإطلاق. إن استمرار تجاهل أحكام المدونة الأساسية يقوض سلامة المدونة ونجاعة تطبيقها.

البيانات الإيجابية الصادرة بشأن التنفيذ التام لمدونة سلوك لاهاي أثناء قمة مجموعة الدول الثماني في لاكيا، بايطاليا، في وقت سابق من هذا العام كانت مشجعة. ومن

والفرص السانحة؛ وعلى نفس القدر من الأهمية استمعنا إلى بيانات عن الاحتياجات والتحديات وعن قصور القدرة وقلة الموارد وعن العقبات والصعوبات في التنسيق والتعاون والتنمية. وقد سلّطت وفود كثيرة الضوء على البعد العالمي للموضوع عندما لاحظت، على حد تعبير ممثل جورجيا، "أن الأمراض المعدية لا تعرف الحدود الجغرافية؛ ويتعين علينا نحن أيضا ألا نعرف بها في مكافحة تلك الأمراض". وتكلم ممثلون ومشاركون كثيرون أيضا عن الحاجة إلى تنسيق المساعدة والتعاون وأنشطة بناء القدرة.

وتشمل المقترحات الأخرى تعزيز تبادل المعلومات والتعاون بين الدول الأطراف والمنظمات الدولية المعنية؛ ومساعدة الدول الأطراف في التنفيذ التام لتوجيهات الصحة الدولية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٥؛ والتعاون بين القطاعين العام والخاص بشأن مراقبة الأمراض؛ والاستثمار في تدريب الموارد البشرية والهياكل الأساسية؛ وتطوير إجراءات العمل النموذجية لإدارة الأمراض؛ وإقامة شراكات بين المختبرات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ وتطوير لقاحات جديدة؛ وتأمين استدامة القدرة الجديدة في البلدان النامية؛ وتطوير النظم الصحية المنفذة إقليميا؛ واستحداث آلية للنهوض بتنفيذ المادة العاشرة من اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

ورغم أننا استمعنا إلى آراء من عدد من المنظومات أثناء الاجتماع، فإن أربعة مواضيع مشتركة تحللت الكثير من المحاضرات وورقات العمل. وأولها كان الحاجة إلى الاستدامة. فإذا أردنا أن نبنى قدرة دائمة فيلزمنا أن نفعل أكثر وأن لا نكتفي بتقديم الموارد والأجهزة. وكان الثاني الحاجة إلى نهج متكامل في تناول أمراض الإنسان والحيوان والنبات، وتجميع المعلومات والموارد، وتنسيق الجهود وأنشطة المؤسسات. الثالث كان الحاجة إلى تنسيق المساعدة والتعاون وأنشطة بناء القدرة على المستويات الوطني والإقليمي

الحديث. لكن ترجمة مناقشاتنا في جنيف إلى فوائد ملموسة لتعزيز المعركة العالمية ضد الأمراض المعدية لن تكون سهلة. وعندما كتبتُ إلى الدول الأطراف في شباط/فبراير معلنا خططي لهذا العام، نبّهتها إلى أنني سأسعى إلى تحقيق نتائج استنادا إلى إجراءات ملموسة.

وإنه لمن دواعي سروري العظيم أن أتمكن من الإبلاغ بأن اجتماع الخبراء المعقود من ٢٤ إلى ٢٨ آب/أغسطس برهن على نجاح عظيم. فقد حضر الاجتماع ما يقرب من ٥٠٠ مشارك من أكثر من ١٠٠ بلد. وقد قدم ما يقرب من ٢٠٠ خبير فني بيانات بحثية. وقد ساهم في عملنا ثلاثة أفرع من الأمم المتحدة وست منظمات دولية ووكالات متخصصة وعشرة ضيوف دعوتهم شخصا لحضور الاجتماع. والتماساتي بالمساعدة في اجتذاب الخبراء إلى اجتماعاتنا تُبَيّن حيث تم التعهد بتسديد تكاليف اشتراك ما يقرب من ٢٠ خبيرا من ١٠ بلدان. وقد جمع الاجتماع كمية هائلة من معلومات ذات جودة عالية جدا. وقد حقق نصف الدورة الذي أشرفت عليه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية أكبر النجاح برأيي الشخصي أثناء الاجتماع الذي استغرق أسبوعا واحدا.

والمحاضرات والبيانات وورقات العمل التي هيئت للاجتماع متاحة جميعها الآن على موقع اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية على شبكة الإنترنت. وقد أنتجنا لأول مرة بئاً حيا لجزء كبير من الاجتماع وتسجيلات صوتية وتسجيلات الفيديو، وهي أيضا متاحة على الموقع الشبكي. وقد ساعد ذلك في كفالة أن يتمكن الخبراء الذين تعذر عليهم السفر لحضور اجتماعنا من أن يستفيدوا من جهودنا.

وخلال اجتماع الخبراء استمعنا إلى بيانات عن الموارد المتاحة والمساعدة المتوفرة والتعاون المضطلع به

يسعدني أن بإمكانني أن أبلغكم بعدد من المبادرات التي قد تساعدنا على زيادة ذلك العدد. سينظر المؤتمر الاستعراضي السابع بتعمق في هذه المسألة. ونظرا لبدء الدول والمنظمات غير الحكومية والخبراء التحضيرات بالفعل، فقد حضرت بالفعل اجتماعا للخبراء بشأن كيفية تنقيح تدابير بناء الثقة. ويسرني أن هناك أحداث متابعة من المقرر عقدها في وقت لاحق هذا العام وفي أوائل العام المقبل. وأنا واثق بأن هذه العملية ستقدم إسهامات قيّمة لمداولاتنا في عام ٢٠١١.

إن التفكير بشأن ما يمكن أن نفعله في المستقبل ليس كافيا. يجب أن نتخذ إجراء الآن. ولذلك السبب، كان من دواعي سروري أن أتمكن من أن أبلغكم بأنه، بفضل إجراء الاتحاد الأوروبي المشترك دعما للاتفاقية، يجري وضع دليل لمساعدة الدول على المشاركة في نظام تدابير بناء الثقة وأن الموارد متاحة لتقديم نوع من المساعدة داخل البلدان لاستكمال التقرير الأول لأي بلد عن تلك التدابير. وإني واثق بأن هذه الموارد ستساعد في زيادة المشاركة قبل المؤتمر الاستعراضي المقبل.

تمثلت إحدى النتائج الرئيسية الأخرى للمؤتمر الاستعراضي السادس في إنشاء وحدة دعم التنفيذ. واستقبلت الوحدة بشكل جيد للغاية من قبل الدول الأطراف. وهي وحدة صغيرة لا تضم سوى ثلاثة موظفين دائمين، وعملت بكفاءة عالية. ومهمتها هي مساعدة الدول الأطراف على مساعدة أنفسها. واستفادت الدول الأطراف من مصدر للمشورة والتنسيق والاتصال ومن زيادة الاتساق في أنشطتها ومن تجنب عناء البدء من الصفر. كما استفادت منظمات وأنشطة أخرى من أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية بات لها أخيرا مركز تنسيق مؤسسي - نقطة مركزية للاتصال والتفاعل. وثبت نجاح نموذج وحدة دعم التنفيذ. وأشجع الدول الأطراف على النظر في الكيفية التي يمكن بها

والدولي. وكان الرابع فوائدها تعريف الاحتياجات الوطنية والإقليمية المحددة والتحديات التي تقف في طريق بناء القدرة، بما يمكن من وضع استجابة دقيقة.

إن عقد اجتماع ناجح للخبراء لم يكن سوى العقبة الأولى. واهتمامي منصب الآن بشدة على اجتماع الدول الأطراف المقرر عقده بين ٧ و ١١ كانون الأول/ديسمبر، حيث يجب علينا أن نرسخ جهودنا ونترجمها إلى عوائد حقيقية. وفي ضوء الاجتماع المقبل ذاك بعثتُ يوم أمس رسالة إلى جميع ممثلي الدول الأطراف الدائمين المقيمين في جنيف. ورسالتي هذه تنقل ورقة تجميعية تتضمن المقترحات والأفكار المعرب عنها في اجتماع الخبراء الذي عقدناه في آب/أغسطس. ويحدوني الأمل أن تكون هذه الورقة التجميعية مصدرا مفيدا للدول الأطراف تبني عليه في الأعمال التحضيرية لاجتماع كانون الأول/ديسمبر. كما يرد في رسالتي جدول أعمال مؤقت لاجتماع الدول الأطراف بنفس الشكل المتبع العام الماضي.

وما زلت ملتزما بنتائج كانون الأول/ديسمبر العملية المنحى التي ستشارك جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتستفيد من الشراكة الحقيقية لتحقيق عوائد ملموسة تعود بالنفع على الجميع. إن التعامل مع الأمراض المعدية، بصرف النظر عن السبب، لن يكون مسألة بسيطة على الإطلاق، لكن من الواضح أنه يستلزم نهجا دوليا منسقا وموحدا. وأعتقد أن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية دورا رئيسيا تضطلع به.

نحن نحرز تقدما في مجالات رئيسية أخرى كلف بها المؤتمر الاستعراضي، وهي، تعزيز المشاركة في تدابير بناء الثقة. تمكّننا، منذ المؤتمر الاستعراضي السادس، من الحفاظ على معدل مشاركة يزيد على ٦٠ دولة سنويا. ومع أن هذا يمثل تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة للاستعراض الأخير، فإن هناك حاجة إلى أن تكون مستويات المشاركة أعلى.

أخيراً، أود في الختام أن أشير إلى أننا نقرب أكثر من المؤتمر الاستعراضي المقبل للاتفاقية في عام ٢٠١١. وقد أسفرت العملية الحالية التي تتخلل الدورات وسابقتها، التي استمرت من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥ عن إحراز تقدم مطرد. لقد مكّنت العمليتان الدول من التركيز على كيفية تحويل أهداف وأغراض المعاهدة الدولية إلى عمل وطني فعال. لقد ساعدتنا في مد الجسور وأسفرتا عن نظام اكتسب زخماً وسرعة. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. أعتقد أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١١ سيوفر فرصة للمضي قدماً بسرعة أكبر ولتبدأ اتفاقية الأسلحة البيولوجية العمل بشأن الكيفية التي يمكن أن تعمل بها الدول سوياً بفعالية أكبر. هذه فرصة نادرة يجب أن نحرص على اغتنامها.

السيد نيفيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن أستراليا ملتزمة ببناء عالم خال من الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل الأخرى، التي تسبب خسائر غير معقولة في الأرواح. ويتطلب تحقيق هذا الهدف التزاماً ثابتاً بتعزيز المعاهدات العالمية التي تتصدى لأسلحة الدمار الشامل، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وترحب أستراليا بالتزامات عدم الانتشار والجهود التي تبذل للتصدي لتلك المخاطر. لقد حقق هذا التعاون تقدماً قابلاً للقياس. وأدى إلى تحسين الثقة والشفافية في قدرتنا على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية. إن التزام أستراليا الطويل العهد لم يضعف.

في عام ١٩٨٥، عقدت أستراليا اجتماعاً لـ ١٥ دولة للنظر في كيفية الحيلولة دون تحويل التجارة المشروعة في الكيماويات والمعدات إلى إنتاج الأسلحة الكيميائية. كان هذا الاجتماع استجابة للجنة تحقيق خاصة تابعة للأمم المتحدة بشأن الحرب الإيرانية العراقية، وخلصت اللجنة

البناء عليه وتطويره خلال المؤتمر الاستعراضي السابع وبعده. كما أعتقد أن الوحدة يمكن أن تكون نموذجاً مفيداً لدعم نُظُمنا الأخرى لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ونظراً لأن هناك نجاحات إيجابية كثيرة، يساورني القلق من أن جهودنا لتوسيع عضوية المعاهدة فقدت زخمها فيما يبدو. وفي حين تقترب نظم معاهدات أخرى بشأن أسلحة الدمار الشامل من العالمية، ما زالت اتفاقية الأسلحة البيولوجية متخلفة في ذلك. وانضمت أربع دول إلى المعاهدة في عام ٢٠٠٧، وانضمت أربع دول أخرى في عام ٢٠٠٨. وعليّ أن أبلغ أنه، حتى الآن هذا العام، ليس لدينا إضافات جديدة. ورغم استمرار جهود التوعية وإبلاغ بعض الدول باتخاذ خطوات إيجابية باتجاه التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، لا يحدوني الأمل بشكل خاص في أن عضويتنا ستتوسع أكثر منذ ذلك هذا العام. سأؤدي بالتأكيد دوري، وأغتنم الفرص على هامش اللجنة الأولى لمتابعة هذا البرنامج. وسأشجع دولا أطرافاً أخرى على أن تحذو حذوي.

وبالنظر إلى ولايتي لتنسيق الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، فإنني أعلم أن بعض الدول الأطراف تعمل بهمة في هذا المجال - وربما تكون دول أخرى أقل نشاطاً. ولا بد أن نجد سبلاً لمضاعفة جهودنا. يجب أن تعمل الدول الأطراف في الاتفاقية بمزيد من الجهد لإقناع الدول غير الأطراف الـ ٣٢ المتبقية بالانضمام. وفي معظم الحالات ليس هناك عائق سياسي أمام الانضمام، إنما مجرد مسألة أولويات محلية في الدول المعنية. يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتحريك الانضمام لاتفاقية الأسلحة البيولوجية ليحتل مكانة أرفع من التي يحتلها في جداول الأعمال الوطنية للدول غير الأطراف، من أجل مصلحة الجميع.

الآن أن تتطلع كل الدول الأعضاء في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى المستقبل لكفالة أن تتكيف الاتفاقية مع التطورات في العلوم والتكنولوجيا. ويجب أن نضمن قوة بروتوكولات الإبلاغ والتحقق والتنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية.

نغتنم هذه الفرصة لشكر السفير فيرتير على إسهامه كمدير عام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع خلفه.

وعلى صعيد مواز، أسفرت اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية عن تحسن في التعاون الدولي بشأن الأمن البيولوجي والإرهاب البيولوجي. لقد حسنّ التبادل التعاوني والبناء للمعلومات وآليات بناء الثقة والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي بدرجة كبيرة من تنفيذ الاتفاقية. وتواصل أستراليا العمل مع منطقتنا ومع جيراننا لبناء قدرة إقليمية لمكافحة الإرهاب البيولوجي والنهوض بالسلامة البيولوجية. وفي سياق السلامة البيولوجية، خصصت أستراليا ١٠٠ مليون دولار لمكافحة خطر الأوبئة والأمراض المعدية الناشئة في منطقتنا.

إن أنشطة السوق السوداء، بما فيها خدمات السمسرة غير المشروعة والوساطة، يمكن أن تلتف حول القيود المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ونظم ضوابط التصدير. وترحب أستراليا بجهود تعزيز القيود الدولية المفروضة على أنشطة السمسرة غير المشروعة. إن نجاح القرار ٦٣/٦٧ لعام ٢٠٠٨، المعنون "منع ومكافحة السمسرة غير المشروعة"، الذي يهدف إلى مكافحة السمسرة غير المشروعة بجميع أشكالها، كان إنجازاً إيجابياً بشكل خاص. إن تصميم أستراليا المتواصل على مكافحة السمسرة غير المشروعة في أسلحة الدمار الشامل لم يضعف. ونرحب بالتقدم الذي يجري إحرازه في هذا

إلى أن العراق استخدم أسلحة كيميائية ضد إيران. واتفقت الدول المشاركة في اجتماع عام ١٩٨٥ على تعزيز التعاون ومواءمة إجراءاتها للتراخيص وضوابطها للتصدير لكفالة ألا تقوم صناعاتها الكيميائية المحلية عن غير عمد بمساعدة دول أخرى في تطوير أسلحة كيميائية.

وحتى اليوم، توسع فريق أستراليا ليشمل ٤٠ دولة والمفوضية الأوروبية. وأدركت بلدان كثيرة لا تشارك في فريق أستراليا فائدة قوائم الفريق الشاملة للرقابة في الحيلولة دون سقوط المواد والمعدات والتكنولوجيا الكيميائية والبيولوجية ذات الاستخدام المزدوج في الأيدي التي تسعى لانتشارها. وبالتالي، ينظر عدد متزايد من البلدان غير المشاركة في قوائم وإجراءات الرقابة لفريق أستراليا في صياغته لضوابطه الخاصة بالتصدير. وأثبت فريق أستراليا، منذ إنشائه، أنه صك مهم في الجهود الدولية الجارية لعرقله انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وقد عزز المجتمع الدولي أيضاً جهوده لتخليص العالم من الأسلحة الكيميائية بصورة نهائية.

وبرزت اتفاقية الأسلحة الكيميائية بصفتها حجر زاوية للهيكل المتعدد الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح. من المهم لجهودنا أن نوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في الاتفاقية الآن ١٨٨ بلداً، بعد ١٢ عاماً من دخولها حيز النفاذ، وهي شهادة على أهمية الاتفاقية في العالم المعاصر.

وتشجعت أستراليا للتقدم المتواصل في تدمير الأسلحة، الذي أدى إلى الإزالة التي يمكن التحقق منها لأكثر من ثلث المخزونات المعلنة. وانتهت ثلاث دول حائزة سابقة من تدمير كل أسلحتها الكيميائية. ونحث الدول الحائزة الأربع الأخرى على بذل قصارى جهدها للوفاء بالمواعيد النهائية التي تم تمديدتها لتدمير أسلحتها. من المهم

العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والمادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. بيد أننا، رأينا أن بلدانا كثيرة تجد أن من المفيد طلب المساعدة في كيفية الوفاء بالتزامات الاتفاقيتين في ما يتعلق بإجراءات التنفيذ الوطنية. وإزاء هذه الخلفية، أسهمت النرويج في عدد من المشاريع والبرامج.

تؤيد النرويج، بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، جهود منظمة الأسلحة الكيميائية في إطار برنامجها لأفريقيا لتعزيز التعاون مع هذه القارة عن طريق المساعدة في تنفيذ الاتفاقية وتعزيز القدرات الوطنية في ما يتعلق بالمادة السابعة المتعلقة بالتنفيذ الوطني، والمادة العاشرة بشأن المساعدة والمادة الحادية عشرة بشأن التعاون السلمي.

وفي ما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، يسرُّنا تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد بنجاح خلال المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في عام ٢٠٠٦. كان الأمان والأمن البيولوجيان أحد الموضوعات الرئيسية في العام الماضي. وفي تعزيز تلك القضايا، وتمتعت النرويج بتعاون ممتاز مع إندونيسيا. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، نظّمت النرويج وإندونيسيا، مع وحدة دعم التنفيذ التابعة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، حلقة عمل إقليمية في جاكارتا بشأن موضوع السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي. وأعقب تلك المبادرة تنظيم حلقة عمل دولية في حزيران/يونيه هذا العام، اشترك فيها أكثر من ٤٠ بلدا، وركزت على تخفيض المخاطر البيولوجية عن طريق بناء القدرة في مجال الأمن الصحي. وكانت النية هي الإسهام في برنامج عمل الاتفاقية فيما بين الدورات. وكان الغرض المهم الآخر هو دعم مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية، التي تدعو إلى زيادة الوعي بالصلات بين مسألتَي السياسة الخارجية والصحة العالمية. وإندونيسيا والبرازيل وتايلند وجنوب أفريقيا والسنغال وفرنسا والنرويج أطراف في هذه المبادرة.

المخمل وبالتقدم العملي الذي تحقق في تعزيز التعاون الدولي بشأن ضوابط تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج.

وما فتئت أستراليا ترى دورا مهما لكلتا اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية في هيكل الأمن العالمي وأنها أداة لتقليل خطر الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. والأهم من ذلك، تدعم الاتفاقيتان جهودنا الرامية إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة له. وسنواصل جهودنا لدعم وتعزيز هاتين الاتفاقيتين والتديرين الرئيسيين والنهوض بهما.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية صكبان أساسيان في السعي لبلوغ هدف عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. إنهما تسهمان إسهاما كبيرا في أمننا المشترك وحددتا قواعد أساسية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

وجزاء لا يتجزأ من الاتفاقيتين هو التنمية الاقتصادية والتكنولوجية من خلال التعاون في مجال الأنشطة الكيميائية والبيولوجية السلمية، كما هو منصوص عليه في المادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية والمادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية. كانت هناك آراء مختلفة إزاء هاتين المادتين في الماضي، كما كانت هناك تصورات بأن نظام عدم الانتشار - خاصة قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) - له تأثير الحد من حصول البلدان النامية على المنافع الناشئة من التعاون والتطور في العلوم الكيميائية والبيولوجية. ينبغي الاعتراف بهذه التصورات، لكننا، من المنظور النرويجي، نرى حقا أن كل الدول ستحقق مكاسب من تحسن جهود عدم الانتشار على المستوى الوطني. وبدلا من أن نكون مقيدين بنظام عدم الانتشار، نعتقد أن تحسن الإجراءات الوطنية لعدم الانتشار يمكن أن ييسر تنفيذ المادة

على سعادة النرويج البالغة للدعم الذي قدمته وحدة دعم التنفيذ لكل أنشطتنا.

توفر لنا الفترة التي تسبق المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠١١ فرصة للنظر في سبل مواصلة تعزيز الاتفاقية، مثل تدابير التحقق من الامتثال للاتفاقية. وينبغي أن تشمل هذه العملية أيضا النظر في كيفية استخدام تدابير بناء الثقة بشكل أفضل. ويسرُّ النرويج أن تعلن تعاونها مع منتدى جنيف وألمانيا وسويسرا في تنظيم ثلاث حلقات عمل تركّز على الخيارات والاقتراحات لتحسين آلية تدابير بناء الثقة. نحن نرى أن هذه الاجتماعات فرصة جاءت في وقتها تماما للإسهام بطريقة ملموسة وموضوعية في مواصلة تعزيز تدابير بناء الثقة في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. لذلك، أحث جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية على تقديم إعلاناتها السنوية لتدابير بناء الثقة.

وهذا ينقلني إلى آخر مسألة أود أن أشير إليها. تود النرويج أن تشدد على أهمية تعزيز الشراكات والشبكات في جميع المناطق. نحن ندرك الانقسامات الإقليمية التي تنشأ أحيانا في المناقشات. لكن، كما بيّنت المؤتمرات الاستعراضية للاتفاقيتين في الماضي، عندما تركز البلدان على أساس مشترك يمكن تحقيق نتائج مهمة. وهذا يتطلب مواصلة وتعزيز التعاون والحوار وتبادل الخبرات الوطنية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية.

وأخيرا، أود أن أقول كلمات قليلة عن مسألة الفضاء الخارجي. تعلّق النرويج أهمية كبرى على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بغية تعزيز الاستقرار الاستراتيجي وكفالة الاستكشاف السلمي والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وتحقيقا لتلك الغاية، تنوّه النرويج بمشروع المعاهدة الذي قدمته الصين والاتحاد الروسي بشأن

وثبت أن حلقة عمل أوصلو تجربة ناجحة لتبادل الخبرات بشأن الخطوات العملية لتنفيذ المادة العاشرة من الاتفاقية المعنية بالتعاون السلمي. وفضلا عن ذلك، أكدت حلقة العمل على أهمية وجدوى تعميق التعاون الدولي لتعزيز مراقبة الأمراض وتعزيز الأمن الصحي.

أود أن أدلي بملاحظات قليلة عن الاتفاقيتين اللتين نناقشهما.

من منظورنا، ثبت أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية أداة ناجحة متعددة الأطراف. ورغم ذلك، نرى أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة أن تحقق اتفاقية الأسلحة الكيميائية كامل إمكاناتها. أولا، إذا أردنا تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية يجب أن نواصل العمل لإضفاء الطابع العالمي على هذا الصك. ثانيا، يتحتم تدمير مخزون الأسلحة الكيميائية القائم في إطار الحدود الزمنية المتفق عليها. ونشجع البلدان المعنية على بذل قصارى جهدها في ذلك الصدد. ثالثا، هناك ضرورة لمواصلة صقل آلية التحقق والتفتيش التابعة للاتفاقية. وينبغي استخدام التفتيش المباغت حسب الاقتضاء. رابعا، يجب أن نكفل أن استخدام الغازات غير القاتلة، مثل عوامل السيطرة على الشعب، يجري بما يتفق مع أحكام الاتفاقية وألا يكون له عواقب إنسانية غير مقبولة. نحن ندرك أن هناك آراء مختلفة بشأن هذه المسألة، لكننا بحاجة إلى استكشاف الطرق لإيجاد أساس مشترك.

وفي ما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، تؤيد النرويج تماما تنفيذ برنامج العمل فيما بين الدورات الذي اعتمد في عام ٢٠٠٦. وتوفر الوثيقة الختامية لحلقة عمل أوصلو التي عقدت في حزيران/يونيه هذا العام إسهاما مهما في مداولات اجتماع الدول الأطراف المقرر أن يعقد في كانون الأول/ديسمبر. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد

ومقاصد الاتفاقية وفي كفالة التنفيذ التام لأحكامها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتحقق الدولي من تنفيذ الدول للاتفاقية، وإتاحة محفل في الوقت ذاته للتشاور والتعاون فيما بين الدول الأطراف. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لترحب بالسفير التركي أحمد أوزوجو، الذي انتخب مؤخرا لمنصب المدير العام. ونتمنى له النجاح الكامل في منصبه الجديد.

وتذكر ميركسور والدول المنتسبة إليها بأن الاتفاقية تظل، حسبما بينه المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف فيها، وبعد ١٢ سنة من دخولها حيز النفاذ، اتفاقا فريدا متعدد الأطراف يقضي بحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل بطريقة غير تمييزية يمكن التحقق منها، وفي ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. إن تنفيذ الاتفاقية يساهم في السلم والأمن الدوليين بإزالة المخزونات القائمة من الأسلحة الكيميائية وحظر حيازة واستخدام تلك الأسلحة وتقديم المساعدة والحماية في حالة استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها، كما يساهم من خلال التعاون الدولي في الأنشطة التي تنطوي على استخدام المواد الكيميائية في الأغراض السلمية.

ونؤكد على أن أحكام الاتفاقية يجب تنفيذها بطريقة لا تعرقل التنمية الاقتصادية أو التكنولوجيا للدول الأطراف ولا التعاون الدولي في الميدان في الأنشطة المتعلقة بالمواد الكيميائية غير المخطورة بموجب الاتفاقية، مثل تلك المتصلة بتبادل المعلومات العلمية والتقنية على الصعيد الدولي، وبالمواد الكيميائية والأجهزة المعدة لصنع المنتجات الكيميائية وتطويرها واستعمالها للأغراض التي لا تحرمها الاتفاقية.

بلداننا لا تملك أسلحة كيميائية ولا مرافق إنتاجها. وفي ذلك الصدد نشير إلى أن الاتفاقية، وقد ذكرنا ذلك في الماضي، تضمن حق الدول الأطراف في طلب المساعدة وفي تلقي الحماية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد

منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ونتطلع إلى المداولات التي ستجرى حول مشروع المعاهدة ذاك وفقا لبرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وتحيط الترويج علما أيضا بمشروع مدونة السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي الذي وضعه الاتحاد الأوروبي، والذي سندرسه بروية. أخيرا، تؤيد الترويج بقوة مدونة قواعد سلوك لاهاي.

السيد فيدال (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):

يشرفني أن أدلي ببيان باسم البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (ميركسور) والبلدان المنتسبة: الأرجنتين وإكوادور وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا وبلدي، أوروغواي.

ميركسور والدول المنتسبة إليها تكرر التزامها بأهداف ومقاصد اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية). كذلك تؤيد تنفيذها بصورة تامة وبطريقة فعالة وغير تمييزية، ونحث على لزوم أن نتابع عملنا من أجل كفالة عالميتها. وفي ذلك الصدد نشدد على أهمية المشاركة المتزايدة للدول في الاتفاقية حيث بلغ عددها الآن ١٨٨ دولة طرفا. كما ندعو الدول التي لم تنضم بعد للاتفاقية إلى أن تفعل ذلك. وبالمثل نود أن نعرب عن امتناننا للجهود التي بذلتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق عالمية الاتفاقية وتنفيذها على الصعيد الوطني.

واسمحوا لي أن أعرب عن الامتنان الخاص لميركسور والدول المنتسبة إليها على المساهمة الكبيرة التي تقدمها الأمانة الفنية - وخاصة المدير العام السفير روجيليو فيرتر، الذي سيختتم مدة ولايته في عام ٢٠١٠ - للتطوير الجاري لتلك الهيئة وزيادة فعاليتها. فقد ساهم ذلك في تحقيق أهداف

الدومينيكية وجزر البهاما يصبح عدد الدول الأطراف الآن في ذلك الصك ١٨٨ دولة. ومع أن تلك التطورات مشجعة إلا أننا لم نبلغ العالمية بعد. ولذلك أكرر الدعوة التي وجهها بلدي إلى الدول التي لم توقع أو لم تصادق على الاتفاقية بأن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية واحد من المسائل الأساسية على جدول أعمال اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وإن التقدم يتواصل في ذلك المجال، ونهني الهند على إكمال برنامجها لتدمير الأسلحة. إلا أننا نفترب بسرعة من الموعد النهائي للتدمير الذي حددته الاتفاقية ومده مؤتم الدول الأطراف. وبناء على ذلك تلتزم سويسرا من جميع الدول التي تملك أسلحة كيميائية أن تضاعف جهودها للوفاء بالموعد النهائي الممدد. وذلك يكتسي أهمية قصوى لا من أجل مصداقية الاتفاقية فحسب وإنما أيضا من أجل أمن الكرة الأرضية. وسويسرا، بدورها، قدمت الدعم المالي للسلطات الروسية والألبانية لمساعدتها في تدمير مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية ضمن الإطار الزمني المتفق عليه.

كما أود أن أشدد على أهمية دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية في تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وعلى ضوء تلك الحقيقة تعترز سويسرا أن تتابع انخراطها في تقوية تلك الهيئة، وأن تواصل أيضا دعمها لأنشطة التنفيذ والتحقق التي تقوم بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك السياق أود أن أقدم بالشكر للسفير فيرتر على عمله الرائع والتزامه بالاتفاقية. ويسعدنا أن مديرا عاما على نفس القدر من الكفاءة سيخلفه في تموز/يوليه ٢٠١٠. ونهني السفير أحمد أوزوجو على تعيينه.

العملية الدولية التي نص عليها المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير

باستخدامها. ونكرر دعوتنا إلى البلدان التي تملك الأسلحة الكيميائية أن تفي بواجبها في غضون الإطار الزمني الذي حددته الاتفاقية بأن تدمر ترساناتها. ونشعر بشديد القلق من احتمالات فشل دولة طرف واحدة أو أكثر في الوفاء بالموعد النهائي المحدد في نيسان/أبريل ٢٠١٢ لتدمير ترساناتها الكيميائية.

وتكرر ميركسور والدول المنتسبة إليها تأكيد الأهمية الحاسمة لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة. وتتعهد بمواصلة التعاون الفعال بروح بناءة في النهوض بهدف التنفيذ الكامل للاتفاقية وبلوغ هدف عالميتها. وإننا لمقتنعون بأن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني أساسية لتنفيذ الاتفاقية لأنها تعمل على ترجمة واجبات الدولة إلى خطوات عملية وفعالة. ولذلك نكرر دعمنا لوحدة دعم التنفيذ الخاصة بالاتفاقية، التي قدمت مساعدة كبيرة للدول الأعضاء.

أخيرا، تؤكد ميركسور والدول المنتسبة إليها أن اتفاقيتي حظر الأسلحة البيولوجية وحظر الأسلحة الكيميائية صكان قانونيان دوليان أساسيان في متابعة الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في النضال من أجل الاستئصال التام لأسلحة الدمار الشامل. ونكرر التزامنا بروح التعددية وبأهداف تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، بما في ذلك حظر وإزالة كل أنواع أسلحة الدمار الشامل.

السيد سترولي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترحب سويسرا بالتقدم المحرز صوب تحقيق عالمية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية). فبإكمال عملية المصادقة مؤخرا من قبل العراق والجمهورية

على سبيل المبدأ، إلى أن الحركة تقف ضد استخدام كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، التي يعلم المجتمع الدولي جيدا أنها يمكن أن تتسبب في عواقب للإنسانية وخيمة ولا يمكن تصورها.

وتدعو دول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة إلى إبرام اتفاقية أسلحة بيولوجية فعالة وقابلة للتحقق وتنفيذ بطريقة شاملة. وتشدد دول الحركة الأطراف على أنه ينبغي أن يكون هناك عدم استخدام كامل للعوامل البكتريولوجية والتكسينية كأسلحة وستعتبر أن مخالفة هذا الاستخدام أمر بشع وغير مقبول.

وتعترف دول الحركة الأطراف بأهمية تعزيز الاتفاقية عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف الرامية إلى اعتماد بروتوكول ملزم قانونا. إن الانضمام العالمي إلى الاتفاقية أمر مهم. ونؤكد من جديد على دعوة الدول إلى تعزيز التعاون الدولي للأغراض السلمية، بما في ذلك عن طريق التبادل العلمي والفني. كما نشدد على الحفاظ على تنسيق وثيق فيما بين دول الحركة الأطراف في الاتفاقية. ونؤكد على حقيقة أنه، رغم إمكانية النظر في جوانب معينة بشكل منفصل، فإن كل المسائل المتصلة باتفاقية الأسلحة البيولوجية مترابطة ويجب التعامل معها بأسلوب متوازن وشامل.

وتشيد دول الحركة الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بعملية الأعمال فيما بين الدورات على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠٠٦. وتؤكد مجددا على اقتناعها بأن تيسير أكمل التبادلات الممكنة والمشاركة فيها، بما في ذلك اجتماع الخبراء السنوي للاتفاقية في آب/أغسطس ٢٠٠٩، وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنفيذ الفعال

تلك الأسلحة أثبتت مرة أخرى أنها آلية قيمة بتيسيرها تبادلا بناء ومجديا لوجهات النظر حول الجوانب المختلفة للاتفاقية. ولئن كانت العملية تسمح للدول الأطراف بأن تتشاطر المعلومات وتشجع طرح أفكار جديدة، فإن حقيقة أن تجمعات الدول الأطراف هذه تفتقر إلى ولاية اتخاذ قرارات إنما تحد من قدرتها على العمل. وتبعا لذلك ترحب سويسرا بفتح باب المناقشة حول اعتماد ولاية أكثر شمولا لتلك الاجتماعات.

وسيتيح المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية فرصة أخرى لتقوية الاتفاقية وتقوية ولاية الاجتماعات السنوية وتعزيز وحدة دعم التنفيذ. ونرى أن هناك عدداً من القضايا التي ستظهر في عام ٢٠١١ وهي ذات طابع معقد نوعا ما وستتطلب تحضيراً متأنياً. وسويسرا بالفعل تشارك بفعالية في العملية. وينظر بلدي، مع ألمانيا والنرويج وممثلي المجتمع المدني، في سبل تعزيز تدابير بناء الثقة في الاتفاقية.

وأخيراً، أود أن أرحب بانضمام جزر كوك مؤخراً إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية. تلك خطوة مهمة أخرى باتجاه الانضمام العالمي. غير أن هذا لا يصل بعدد الدول الأطراف سوى إلى ١٦٣. ولذلك تدعو سويسرا كل الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية إلى أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

السيد روديارد (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي اعتزازي البالغ أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز ودول الحركة الأطراف في المعاهدات ذات الصلة في مجال أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وتهيب الحركة بجميع الدول الأطراف في الصكوك الدولية ذات الصلة أن تنفذ بالكامل وبطريقة شفافة جميع التزاماتها بموجب هذه الصكوك. ونرى أن من المهم أن نشير،

الأسلحة أشارت إلى أنها لن تمثل لهذا الموعد النهائي. ونحث بقوة الدول الأطراف الحائزة للأسلحة الكيميائية على مواصلة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتسريع عملاتها لتدمير هذه الأسلحة. كما نؤكد على أنه ينبغي معالجة أي حالة لا يتم فيها الامتثال للموعد النهائي بطريقة لا تقوض الاتفاقية أو تؤدي إلى إعادة صياغة أو إعادة تفسير أحكام الاتفاقية.

ونشدد على أهمية تحقيق مستوى عال من الاستعداد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحفاظ عليه بغية توفير المساعدة المطلوبة في الوقت المناسب والحماية من استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها، بما في ذلك تقديم المساعدة الملزمة لضحايا الأسلحة الكيميائية.

وتعرب دول الحركة الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية عن احترامها الكامل لضحايا الأسلحة الكيميائية وأسرههم. وتعلن اقتناعها الراسخ بضرورة تعزيز الدعم لتقديم الرعاية الخاصة والمساعدة لجميع الضحايا الذين يعانون من آثار التعرض للأسلحة الكيميائية. ونشجع كل الدول ونحثها على المساهمة في دعم هذه القضية الإنسانية المهمة. وترى الحركة أن الدول الأطراف في الاتفاقية، مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ينبغي أن تولي اهتماما عاجلا لتلبية هذه الاحتياجات، عن طريق إمكانية إنشاء شبكة دعم عالمية في جملة أمور.

وفي ما يتعلق بمسألة مهمة أخرى - هي الإرهاب - تود الحركة أن تعرب عن ارتياحها لتوافق الآراء فيما بين الدول على تدابير منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل. ونرحب باتخاذ القرار ٦٣/٦٠ بتوافق الآراء المعنون "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل". ونشدد على أنه ينبغي التصدي لخطر الإرهاب العالمي في

للمادة العاشرة من الاتفاقية تشكل العناصر الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية.

وتدعو دول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية إلى فعل ذلك بأسرع ما يمكن، بغية تعزيز عالمية الاتفاقية. وتشدد الدول الأطراف على أن تنفيذ الاتفاقية سيعزز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ونواصل التأكيد مجددا على أهمية التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتشدد دول الحركة الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على أنه ينبغي على البلدان المتقدمة النمو التعاون مع الدول الأطراف من البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات للأغراض السلمية في المجال الكيميائي. وينبغي أن تزيل البلد المتقدم النمو أي قيود تمييزية مفروضة على دول الحركة الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتتعارض مع نص وروح الاتفاقية. إن التنفيذ الكامل والمتوازن والفعال وغير التمييزي لكل أحكام الاتفاقية أمر مهم، خاصة التنمية الاقتصادية والتقنية عن طريق التعاون الدولي.

ونعرب عن قلقنا الشديد حيال حقيقة أن أكثر من ٤٧ في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية لا يزال يتعين تدميرها في جميع أنحاء العالم. وتدعو جميع الدول الأطراف الحائزة للأسلحة الكيميائية إلى كفالة الامتثال التام والكامل للموعد النهائي الذي تم تمديدته، وهو ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، لتدمير أسلحتها الكيميائية. وسيحافظ ذلك على مصداقية وسلامة الاتفاقية.

وتلاحظ دول الحركة الأطراف في الاتفاقية مع شعور بالقلق أن إحدى الدول الأطراف الرئيسية الحائزة لهذه

الأسلحة ونشدد على الطابع الملحّ لمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. ولذلك نؤيد مراقبة الحالة الدولية في ذلك الصدد واتخاذ إجراء دولي حسب الاقتضاء.

أخيراً، تود مجموعتنا بتحديد دعوة كل الدول إلى الالتزام الصارم بمبادئ وأهداف بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. ونهيب بجميع الدول التي لم تسحب بعد تحفظاتها على البروتوكول أن تفعل ذلك. إن الحركة واثقة بأن هذا الإجراء سيسهم في إحراز تقدم باتجاه نزع السلاح الشامل والكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة.

السيد يورداكول (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):
بادئ ذي بدء، أود أن أشير بكل سرور إلى حضور السفير فيتر، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، خلال مداوالات اللجنة الأولى. ونشكره على الاستعراض العام الذي قدّمه بشأن أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لعبارات التهئة اللطيفة التي قدمتموها، سيدي الرئيس، وقدمها المدير العام والعديد من الوفود، على نحو رسمي وغير رسمي، إلى السفير أحمد أوزوجو، في سياق قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعيينه المدير العام المقبل للمنظمة.

لقد شاطرنا آراء تركيا بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية خلال المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية التي عقدت في وقت سابق من هذا الأسبوع. كما يساور بلدنا القلق حيال انتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها. ولا تتوفر تركيا على أي من هذه الأسلحة، وسياستنا الأمنية تمنع إنتاج واستخدام جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

وتشكل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية

إطار الأمم المتحدة وعن طريق الاستفادة من التعاون الدولي بموجب القانون الدولي وتعزيزه.

وتؤكد الحركة على حقيقة أن أكثر الطرق فعالية لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل هو الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. ونشدد على الحاجة الماسة إلى تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، مما سيؤدي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ونهيب بجميع الدول الأعضاء دعم الجهود الدولية لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. كما تحث مجموعتنا كل الدول الأعضاء على اتخاذ وتعزيز التدابير الوطنية حسب الاقتضاء بغية منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيا المتعلقة بصنعها.

ولئن كنا ننوّه باتخاذ مجلس الأمن للقرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦) و ١٨١٠ (٢٠٠٨)، فإننا نؤكد على ضرورة كفالة ألا يقوّض أي إجراء لمجلس الأمن ميثاق الأمم المتحدة أو المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل. كما أن دور الجمعية العامة في ذلك السياق بالغ الأهمية.

وتحذر الحركة من استمرار ممارسة استغلال مجلس الأمن لسلطته لتحديد المتطلبات التشريعية للدول الأعضاء في تنفيذ قرارات المجلس. وتعلّق الحركة أهمية كبرى على التهديد الذي تمثّله أي حالة تستطيع فيها الأطراف من غير الدول حيازة أسلحة الدمار الشامل. وترى مجموعتنا أن هذه المسألة لا بد من معالجتها بطريقة شاملة من جانب الجمعية العامة، حيث يمكن أخذ آراء كل الدول الأعضاء في الحسبان.

نحن ندرك التهديد الذي تمثّله أسلحة الدمار الشامل الموجودة للبشرية. ونؤكد على ضرورة الإزالة الكاملة لهذه

إن المخاوف المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تزداد حدة في سياق الإرهاب. ولذلك، نؤيد تماما الجهود الدولية للحيلولة دون حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة واستخدامها. وتواصل تركيا، باعتبارها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، دعمها الفعال للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التي تستكمل الجهود الدولية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وندعو إلى تنفيذ ذلك القرار على نحو أكثر صرامة، ونؤيد عملية الاستعراض الشامل لتحقيق ذلك الهدف. وبالمثل، نعتبر المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار مشروعاً هاماً لاستكمال الآليات الدولية القائمة.

وأخيراً، أود أن أختتم بياني بالإعراب مجدداً عن دعمنا للفكرة القائمة منذ أمد بعيد والمتمثلة في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بصورة فعالة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن حيازة أسلحة الدمار الشامل في هذا العصر لا يمكن أن توفر أي أمن إضافي لأي بلد أو منطقة. بل على العكس، فإن حيازة هذه الأسلحة أو السعي إلى حيازتها يقوضان الأمن والاستقرار الإقليميين. وبالتالي، تشجع تركيا جميع الجهود للتوصل إلى تفاهم إقليمي مشترك بشأن تلك العملية يشمل مشاركة جميع الأطراف المعنية.

السيد كينيونيس سانثيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد كوبا تماماً البيان الذي أدلى به بشأن هذه المسألة ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن وجود أسلحة الدمار الشامل لا يزال يشكل تهديداً كبيراً للسلم والأمن الدوليين. وتجدد كوبا دعوتها إلى نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة. ويجب أن تهدف جهود الدول في سياق عمليات نزع السلاح إلى إزالة تلك الأسلحة بصورة كاملة وكلية ومنع

خطر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة عنصريين هامين للنظام العالمي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأدعو إلى الانضمام على نطاق أوسع إلى هذين الاتفاقيتين وتنفيذهما الفعال. ومن الأهمية بمكان أن نمضي قدماً في عملية اتفاقية الأسلحة البيولوجية من خلال التفاهم والنهج المشتركة بغية تعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، تعتبر تركيا اتفاقية الأسلحة الكيميائية صكاً ناجحاً وفريداً يتناول نزع السلاح والأنشطة الكيميائية السلمية. وبحكم موقع تركيا في منطقة تنطوي على شواغل خاصة من حيث انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإنها تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية تلك الصكوك. كما تدعم تركيا بصورة فعالة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وستواصل القيام بذلك. وفي نفس السياق، وبالتعاون مع الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، استضيفنا نشاطين إقليميين في اسطنبول في عام ٢٠٠٩ بشأن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية في حوض البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط، وبشأن المسائل المتصلة بالصناعة الكيميائية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ويشكل انتشار وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل مسألة ملحة أخرى ينبغي أن يعالجها المجتمع الدولي بصورة فعالة. والواقع أن تركيا قلقة من الازدياد المطرد لمدى القذائف التسيارية ودقتها. وفي ذلك الإطار، نرى أن مدونة قواعد سلوك لاهاي لمكافحة انتشار القذائف التسيارية تشكل خطوة عملية صوب وضع إطار قانوني مقبول دولياً في ذلك المجال. ونأمل أن يتسع نطاق الانضمام إلى ذلك المسعى.

ولا تزال بعض الدول تفرضها على بعض الدول الأطراف فيما يتعلق بعمليات نقل المواد والمعدات والتكنولوجيا الكيميائية للأغراض السلمية.

وتعرب كوبا مجددا عن التزامها الذي لا لبس فيه باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُّمية وتدمير تلك الأسلحة، وتؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق عالميتها. ويجب القضاء التام على إمكانية أي استخدام للعوامل البكتريولوجية والسُّمية كأسلحة. ومما لا شك فيه أن آلية المتابعة التي وضعت خلال للمؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية تشكل صكا مجديا لتبادل التجارب الوطنية، ومحفلا للتشاور. غير أن كوبا تعتقد أن السبيل الوحيد لتعزيز وتحسين الاتفاقية بصورة حقيقية هو التفاوض على اعتماد بروتوكول ملزم قانونا يتسم بالفعالية في مكافحة إنتاج وتخزين ونقل واستخدام الأسلحة البيولوجية. وينبغي أن يشمل هذا الصك التحقق المتوازن العام من جميع مواد الاتفاقية.

وتحدد كوبا دعوتها إلى التعاون الدولي للأغراض السلمية، بما في ذلك أوجه التبادل العلمي.

ويشاطر بلدي ما يساور المجتمع الدولي من قلق مشروع حيال الخطر المتمثل في إمكانية حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل. ونشدد على أن هذه المخاطر لا يمكن إزالتها باتباع نهج انتقائي يقتصر على الانتشار الأفقي ويتجاهل الانتشار ونزع السلاح الرأسيين. ولكي نتصدى بصورة حقيقية لاحتمال استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل، يجب علينا أن نحرز تقدما عاجلا في مجال نزع السلاح، بما في ذلك إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل.

ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وتؤكد كوبا مجددا على أهمية امتثال جميع الدول لالتزاماتها في سياق تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بجميع جوانبه.

وفي سياق اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، تواصل كوبا الاضطلاع بدور فعال، وهي تحث على تنفيذ ذلك الصك باتخاذ نهج متوازن نحو تنفيذ ركنيه الأساسيين: أي نزع السلاح، بما في ذلك التحقق وتقديم المساعدة، والتعاون الدولي. كما تؤيد كوبا جميع الخطوات الرامية إلى تحقيق عالمية الاتفاقية.

وستظل الإزالة التامة للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية المهيمنة، ضمن المواعيد النهائية المتفق عليها، أهم أهداف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن الأهمية بمكان أن تمثل البلدان الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية على نحو صارم بالمواعيد النهائية المحددة للتدمير، التي تم تمديدتها بالفعل. وإذا لم تفعل ذلك، فإنها ستعرض للخطر مصداقية وسلامة الاتفاقية ذاتها.

وبتشجيع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للمساعدة والتعاون الدوليين، فإنها تضطلع بدور هام في تعزيز التقدم الاقتصادي والتكنولوجي للدول الأطراف، لا سيما أقلها نمواً. وبالتالي، فإننا ندعو، جمعية الدول الأعضاء الأخرى في حركة عدم الانحياز، إلى التنفيذ التام للمادة الحادية عشرة من الاتفاقية، ونشجع على اتخاذ خطوات هامة لذلك الغرض.

وتحدد كوبا التأكيد على التزام جميع الدول الأطراف بتنفيذ الاتفاقية بدون عرقلة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف الأخرى. ولا بد من إزالة القيود التمييزية التي تتنافى مع روح ونص اتفاقية الأسلحة الكيميائية،

النووي العام والكامل، لا سيما إزالة جميع أشكال أسلحة الدمار الشامل، في ظل مراقبة دولية صارمة. ويشكّل وجود هذه الأسلحة تهديدا لبقاء البشرية، ويمثل حظرها وإزالتها التامين الضمانة الوحيدة لعدم سقوطها في أيدي الإرهابيين.

وباعتبار فنزويلا دولة طرفا في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، فإنها تؤيد تنفيذ الاتفاقية على نحو شفاف وفعال وغير تمييزي، وتدعو إلى إضفاء الطابع العالمي عليها، مقرة بإسهام الاتفاقية في السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإننا نفذنا تنفيذا صارما للالتزاماتنا وواجباتنا باعتبارنا طرفا في هذا الصك. ونشدد على أن لأنشطة بلدنا في المجالين النووي والكيميائي طابعا سلميا صرفاً. وتخضع برامجنا للمراقبة الصارمة لسلطاننا الوطنية وللتحقق الذي يقوم به الجهازان الدوليان ذوا الصلة، وهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونؤكد مجددا على دعمنا لما تعهدنا به من التزامات. وتحقيقا لذلك الغرض، أنشأت فنزويلا في عام ٢٠٠٥ سلطة وطنية تتألف من ممثلي أكثر من خمس وزارات والجمعية الفنزويلية للصناعات الكيميائية والبتروكيماوية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بليما، في بيرو، شاركت السلطة الوطنية في حلقة عمل بشأن تقديم المساعدة وتوفير الحماية بموجب المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما شاركنا في أول دورة تدريبية إقليمية بشأن تقديم المساعدة وتوفير الحماية استجابة لحالات الطوارئ الكيميائية، التي عقدت في البرازيل، في أيار/مايو، وشاركنا في الاجتماع الإقليمي للسلطات الوطنية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في المكسيك في مطلع أيلول/سبتمبر. وتجري حاليا محادثات غير رسمية مع الأمانة

إن المبادرات المتعددة الأطراف التي تدعو إليها مجموعات البلدان ولم يتم أبدا إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأنها، مثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار - لا تسهم في دور الأمم المتحدة في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل بجميع جوانبه، بل تضعف هذا الدور. وتشدد كوبا على ضرورة كفالة ألا يؤدي أي تدبير يتخذه مجلس الأمن إلى تقويض ميثاق الأمم المتحدة أو دور الجمعية العامة والمعاهدات المتعددة الأطراف السارية بشأن أسلحة الدمار الشامل.

إن كوبا لا تتوفر على أسلحة الدمار الشامل ولا تنوي الحصول على أي منها. وباعتبار كوبا دولة طرفا في الصكوك القانونية الدولية التي تحظر تلك الأسلحة، فإنها تؤكد مجددا على التزامها الثابت بالتطبيق التام والفعال لجميع أحكامها. ولا تزال كوبا ملتزمة تماما بالهدف المتمثل في الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل، وستبذل قصارى جهدها لتعزيز الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المجال.

السيدة أنسيدي (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

(تكلمت بالإسبانية): تؤيد فنزويلا البيانين اللذين أدلى بهما وفد إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ووفد أوروغواي، بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها. وتود فنزويلا، من جانبها، أن تسجل كامل تأييدها للبيان الذي أدلى به باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية.

وباعتبار بلدنا دولة مسالمة لا تتوفر على أي أسلحة دمار شامل، فإنه يجدد التأكيد على أن إزالة هذه الأسلحة تشكّل أولوية وهدفا أساسيا. وتحقيقا لذلك الغرض، تؤيد المبادرات التي تروم تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح

حيازة الأسلحة النووية تؤدي دوراً أساسياً في المذهب الاستراتيجية لأعضائه الدائمين.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفير روجيليو فيرتر، على عمله الناجح طيلة السنوات العشر الماضية على رأس تلك المنظمة. وفي الوقت ذاته، نهنئ خلفه، السفير أحمد أوزوجو، ممثل تركيا، على تعيينه مؤخراً لتولي هذه المهام الجليلة.

السيد لارسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك من تقدموا بالشكر للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفير فيرتر، وأشادوا به، على خدمته الممتازة، التي أحرزت تقدماً ملحوظاً للغاية بشأن قضية إزالة الأسلحة الكيميائية على الصعيد العالمي. ونقدر جهوده تقديراً بالغاً.

كما أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالبلدان التي انضمت إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في العام الماضي: وهي البهاما، العراق ولبنان. وقد كان الانضمام المطّرد لدول أطراف جديدة إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية على مدى السنوات القليلة الماضية، على نحو جعلها تقترب من تحقيق عالمية العضوية فيها، أمراً مشجعاً للغاية. وندعم بشدة جهود جميع الدول الأطراف، والمدير العام والأمانة التقنية لتعزيز الاتصالات مع بقية الدول غير الأعضاء.

وقد توصّل المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، هذا الصباح، إلى اتفاق بالإجماع على التوصية بتعيين السفير أحمد أوزوجو، ممثل تركيا، المدير العام المقبل للمنظمة. ونهنئ السفير أوزوجو ونتطلع إلى تأكيد تعيينه من لدن مؤتمر الدول الأطراف في وقت لاحق من هذا العام. كما تود الولايات المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لتهنئ الهند

التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية مواصلة تطوير برامجنا المعنية بالتعاون وتقديم المساعدة.

كما أن فنزويلا طرف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُّمية وتدمير تلك الأسلحة. ونشدد على ضرورة مواصلة تطوير وتعزيز الآليات المؤسسية التي ستمكن من التنفيذ التام للاتفاقية. ونعقد مشاورات فيما بين المؤسسات بغية إنشاء هيئة تنسيقية ستضع السياسات لتعزيز أنشطة الحكومة الوطنية امتثالاً للاتفاقية. وعلاوة على ذلك، قامت وزارة السلطة الشعبية المعنية بالعلم والتكنولوجيا والصناعات الوسيطة بصياغة مدونة قواعد أخلاقيات علم الأحياء والأمن البيولوجي، تحدد المبادئ التوجيهية التي تنظم سلوك الباحثين والعلماء العاملين في هذا المجال.

وقد اضطلعت فنزويلا بقسطها من المسؤوليات وأوفت بما تعهدت به من التزامات. غير أننا نشعر ببالغ القلق لأن عدداً من الدول الحائزة لهذه الأسلحة لن يكون بمقدورها الوفاء بالتزاماتها بحلول عام ٢٠١٢. وينبغي أن تشكل هذه البلدان مثالا يقتدى به.

وتقر فنزويلا بوجود أحكام أخرى منبثقة عن مجلس الأمن تسعى إلى معالجة هذه المسائل. غير أننا نود، مرة أخرى، أن نعرب عن رفضنا لأي مبادرة تروم تجاهل أو نزع طابع الشرعية عن نظام الاتفاقات المتعددة الأطراف المنشأ لإزالة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي تم التفاوض بشأنه سابقاً في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة وتمّت المصادقة عليه من خلال العمليات التشريعية الداخلية، مما يضفي على هذه الصكوك طابع الشرعية في آخر المطاف. ومجلس الأمن ليس هو أنسب هيئة لقيادة هذه الجهود. فشكيلته المحدودة وأوجه الاختلال الكامنة في وظائفه لا تضمن استجابة مناسبة لهذا الموضوع، ناهيك عن أن

(اتفاقية الأسلحة البيولوجية) باعتبارها وسيلة حيوية لمواجهة ذلك التهديد، بصرف النظر عما إذا كان آتيا من الدول أو من العناصر من غير الدول.

واجتماع خبراء اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي عقد في آب/أغسطس الماضي، تحت القيادة الماهرة لرئيسه، يبرهن على قيمة اتفاقية الأسلحة البيولوجية كمحفّل من ناحية، وعلى الجدوية التي نتناول بها الموضوع من ناحية أخرى. وقد تناولت تلك المناقشات مسائل العالم الحقيقي الهامة المتعلقة بتطوير مراقبة الأمراض الدولية وقدرات الاستجابة الضرورية للتصدي لتهديد الأمراض المعدية، سواء الطبيعية أو ذات الطابع المدبّر، وقد استقدمت الولايات المتحدة بعضاً من أكبر خبراءنا إلى الطاولة لمناقشة تلك المسائل.

واتخذت الولايات المتحدة عدداً من التدابير لمساعدة الأمم الأخرى وإقامة شراكات معها في بناء قدرة مراقبة الأمراض وقدرات الاستجابة، وهو ما فعلته دول أخرى أيضاً. ونرحب بجهود تلك الدول ونؤكد على فائدة اجتماع آب/أغسطس في تبادل المعلومات عن الأنشطة الحالية والمجالات التي تتطلب العمل وفرص التعاون بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية وضمن مجتمع الأمن الصحي الأوسع.

ونؤمن بأن التفاعل بين الصحة العامة والأمن الدولي يتضح بصورة متزايدة للجميع وسيظل محل تركيز هام في الأعمال المستقبلية في مضمار اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي الوقت ذاته، يتعين على الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية أن تسعى معاً بطريقة عملية إلى إيجاد الطرق الكفيلة بالتصدي لتهديد الأسلحة البيولوجية المتزايد، الآتي بصورة متزايدة من عناصر من غير الدول، وأيضاً من الحكومات، وكذلك للنهوض بشفافية أعظم وتنفيذ جميع

ودولة طرف أخرى على انتهائهما من برامجهما لتدمير مخزونيهما من الأسلحة الكيميائية خلال العام الماضي.

كما أود أن أشير إلى أن التكنولوجيا والصناعة الكيميائية لا تزالان تتطوران وتتقدمان. ومن المهم، كما أقرّ المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف، أن يستمر تكييف التحقق بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية بغية مواكبة وتيرة هذه التغيرات. وفي وقت سابق من هذه الظهيرة، أشار المدير العام إلى الجهود المكثفة للولايات المتحدة بغية استكمال تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية، ونحن نرحب بالروح البناءة التي أعرب عنها. ونحن فخورون بنجاح برنامجنا المعني بالتدمير، الذي مكّن من تدمير أكثر من ٦٠ في المائة من أسلحتنا الكيميائية، بما في ذلك ١٠٠ في المائة من الأسلحة الثنائية، التي كانت تشكل أحدث أسلحتنا الكيميائية وأكثرها تطوراً؛ و ١٠٠ في المائة من مرافقنا السابقة لإنتاج الأسلحة الكيميائية؛ وأكثر من ٩٦ في المائة من جميع العوامل المشلّة للأعصاب. وأود أن أشدد على أن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بالتدمير المتحقق منه لـ ١٠٠ في المائة من مخزونها من الأسلحة الكيميائية بأسرع طريقة ممكنة. ونحن ملتزمون بنفس القدر بالشفافية وبالمبادرة بالإبلاغ التام عن أنشطتنا لتدمير الأسلحة.

اسمحوا لي الآن أن انتقل إلى الأسلحة البيولوجية. عندما خاطبت وكالة الوزارة إلن توشر اللجنة الأولى في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/64/PV.3)، ذكرت أن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً باتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. ولا يمكنني أن أضيف شيئاً يحسّن ذلك البيان الواضح لسياسة الولايات المتحدة، ولكن ربما يمكنني أن أتوسع قليلاً في التفاصيل. إن إدارة أوباما تحمل تهديد الأسلحة البيولوجية محمل الجد وتؤيد تأييداً قوياً اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسّمية وتدمير تلك الأسلحة

مرافق جديدة لإزالتها. وإننا نفعل كل ما في وسعنا لكفالة أن ننجح، رغم الأزمة، في بلوغ ذلك الهدف ضمن الإطار الزمني الذي حددته الاتفاقية. وتتحمل روسيا بنفسها العبء الرئيسي لتكاليف تدمير الأسلحة الكيميائية. وقد صرفنا في عام ٢٠٠٨ وحده أكثر من بليون يورو على ذلك المسعى.

ومن رأينا أن هدف تدمير المخزونات القائمة من المواد السمية مهم بصورة خاصة في ضوء الخطر الحقيقي الكامن في الاستخدام غير القانوني على يد الإرهابيين، لأسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية. وإننا نؤمن بأن العالم الخالي من المواد السمية المستخدمة في الأغراض العسكرية هو أفضل طريقة يعول عليها لمنع استخدامها للأغراض العدائية. وإننا نخطط علما بالتقدم الذي أحرزته الدول الحائزة للأسلحة في ذلك المجال.

ونؤمن بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تنطوي على إمكانية محددة في محاربة الإرهاب. وعلاوة على ذلك نؤمن بأن التصدي للإرهاب الكيميائي يتطلب مجموعة محددة من الصكوك مختلفة عن تلك الواردة في الاتفاقية، لأن التهديد الإرهابي لا يأتي من البلدان وإنما من كيانات من غير الدول ومن الجماعات الإجرامية. وهذه الكيانات والجماعات لا تتقيد بأي نوع من الواجبات الدولية. وفي ذلك السياق نؤمن بأن التنفيذ التام للاتفاقية، لا سيما التنفيذ الوطني لأحكامها المتعلقة بتقديم المساعدة وتوفير الحماية ضد الأسلحة الكيميائية، يساهم مساهمة حمة في جهود مكافحة الإرهاب على صعيد الكرة الأرضية.

ونؤمن بأن إحدى الأولويات الرئيسية تكمن في تحسين عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتقويتها بكفالة تنفيذ جميع الدول لأحكامها على الصعيد الوطني. لذلك ندعو الدول التي ليست أطرافا في الاتفاقية إلى اتخاذ التدابير اللازمة للانضمام إليها في أسرع وقت ممكن. كما نولي أهمية

الدول الأطراف تنفيذا فعالا على الصعيد الوطني للواجبات المترتبة عن اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ختاما، إن الولايات المتحدة ستواصل العمل مع الدول الأطراف الأخرى في تسخير اتفاقية الأسلحة البيولوجية كمحفّل بناء للدفع قدما بأمن جميع الأمم.

السيد مالوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

لقد ساندت روسيا مساندة لا تتضعع الجهود المنصبة على حسم مسألة نزع السلاح الحقيقي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، مثل الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية.

وإننا نؤمن بأن أهم الاتفاقات الدولية، مثل اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، يستند طابعها المتعدد الأطراف ونطاقها إلى الحاجة إلى تحقيق عالمية تلك الاتفاقات وكفالة بذل جهود جماعية لتنفيذها دون قيد أو شرط.

ويعتبر الاتحاد الروسي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة الصك المتعدد الأطراف الأعظم فعالية، إذ لا تكتفي بإلزام الدول المنضمة إليها بتدمير أسلحتها الكيميائية فحسب، وإنما تنص أيضا على استحداث آلية تحقق فعالة، فتمنع انتشار ذلك النوع من أسلحة الدمار الشامل. وإننا نؤمن بأن هدفين من أهداف الاتفاقية يحظيان بالأولوية وهما التدمير الحسن التوقيت للأسلحة الكيميائية ومسائل منع الانتشار على أساس هوج متوازنة.

لقد أيدت روسيا دائما الامتثال التام لجميع أحكام الاتفاقية، بما فيها ما يتصل بالجدول الزمني لتدمير الأسلحة الكيميائية. ويجري الآن اتخاذ خطوات محددة لحسم مشاكل تلك المهمة العالية التعقيد والباهظة التكاليف. وتواصل روسيا تدمير مخزوناتنا القائمة من الأسلحة الكيميائية وبناء

بالاتفاقية. وتلك البلاغات متوفرة اليوم لجميع الدول الأطراف في الاتفاقية. ونلاحظ مع الأسف أن البلدان الأطراف في الاتفاقية لا تتقيد جميعها بتقديم تلك المعلومات بشأن تعزيز تدابير بناء الثقة. وفي ذلك الصدد ندعو إلى استعراض النهج المقرر لتلك الآلية.

وفي الوقت ذاته نرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأطراف في الاتفاقية لتحقيق عالمية تدابير بناء الثقة. وسيتعزز العمل الناجح في هذا المجال بإجراء مناقشة موضوعية بشأن وضع آلية فعالة للتحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ولا نزال ملتزمين بإنشاء هذه الآلية.

كما نود أن نشدد على أن توسيع نطاق المشاركين في الاتفاقية يضطلع بدور هام في تعزيزها وتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة البيولوجية برمته. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، لاحظنا إحراز التقدم بشأن إضفاء طابع العالمية على الاتفاقية. غير أنه يجب علينا أن نشير إلى عدم انضمام أي دولة إلى الاتفاقية، حتى الآن هذا العام، وإلى أن عددا من البلدان، بما في ذلك البلدان الواقعة في مناطق محفوفة بخطر الصراعات، لا تزال خارج نطاق أحكام الاتفاقية. وفي ذلك السياق، ندعو جميع الدول التي ليست أطرافا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى الانضمام إليها في أسرع وقت ممكن.

وندعم نتائج المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونرحب إجمالا بنتائج هذا المؤتمر، الذي توج باعتماد وثيقة ختامية تحدد سبل مواصلة تعزيز الاتفاقية. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن نكفل تنفيذ قرار المؤتمر المتعلق بإنشاء برنامج لعقد اجتماعات فيما بين الدورات بين الخبراء والدول الأطراف قبل عام ٢٠١٠ بغية تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة البيولوجية والسُّمية. ونرى أنه بالقيام بذلك، سنضع أساسا لعقد مؤتمرات استعراضية ناجحة في المستقبل.

كبرى لتنفيذ جميع الدول للتدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات المعتمدة لاحقا لتطويره.

أما بالنسبة إلى المسائل المحيطة بالأسلحة البيولوجية والسُّمية فإننا نؤمن بأن أهمية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُّمية وتدمير تلك الأسلحة ستتعاظم في ضوء النجاحات المطردة المحققة في علم الأحياء، إذ أن المنجزات المحققة، وهو ما نعرفه جميعا معرفة جيدة، يمكن أن تكون ذات استخدام مزدوج.

وفي ضوء الحالة السلبية لانتشار الأوبئة في العالم أصبحت المسائل التي تكمن في صميم اتفاقية الأسلحة البيولوجية أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن الواضح أن جهود الدول فرادى قاصرة عن الحيلولة دون انتشار الأمراض المعدية. ومن الأهمية بمكان أن نعمل على تطوير وتعزيز إمكانيات التعاون الدولي المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية فيما يتصل بالاستخدام السلمي للمنجزات المحققة في الميدان البيولوجي. وروسيا تواصل الاعتقاد بأن تبادل المعلومات بشأن المنجزات الوطنية في تشخيص الأمراض المعدية الخطيرة والوقاية منها ومحاربة انتشارها يشكل عنصرا هاما لا غنى عنه كتدبير من تدابير بناء الثقة المتصلة بتنفيذ الاتفاقية.

وتولي روسيا أهمية كبرى للبيانات بشأن تدابير بناء الثقة، لا سيما وأن تلك التدابير أصبحت في الوقت الحاضر، في ضوء الافتقار إلى آلية فعالة للتحقق من امتثال الدول للاتفاقية، الأداة الوحيدة التي تمكن من التيقن من امتثال الدول لالتزاماتها المترتبة عن اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

في عام ٢٠٠٨ قدمت روسيا بلاغاتها حسب الأصول وفي الوقت المناسب لوحدة دعم التنفيذ الخاصة

الإنصاف أن تظل الدول الأطراف الأخرى، لا سيما الحائزة لتلك الأسلحة، مسؤولة عن التزاماتها، وأن تدمر جميع أسلحتها الكيميائية القائمة ضمن الموعد النهائي الذي حددته الاتفاقية.

وقد أعربت حركة عدم الانحياز بالفعل عن قلقها حيال تأخير دولة طرف رئيسية حائزة للأسلحة الكيميائية، أشارت إلى أنها لن تمثل لالتزامها باستكمال أنشطتها لتدمير الأسلحة ضمن الموعد النهائي الممدد بموجب قرار للمؤتمر. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تمتثل لجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية بغية تعزيز سلامة الاتفاقية ومصداقيتها. وناشد هذه الدولة الطرف الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية أن تبذل كل الجهود اللازمة للوفاء بالموعد النهائي الممدد الذي التزمت به لتدمير أسلحتها.

إن التهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية حقيقي على نحو خطير. ولتخليص العالم من هذا التهديد وتحقيق مقصد الاتفاقية وأهدافها بصورة كاملة، ينبغي أن نكفل عالميتها أيضا. ومن المؤسف أن حالة الامتثال للاتفاقية في الشرق الأوسط ليست واعدة، جراء رفض دولة حائزة لأسلحة الدمار الشامل إخضاع نفسها لأي نوع من المراقبة الدولية. وهي لا تزال تشكل العائق الوحيد أمام إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، في الشرق الأوسط. وما دام ذلك النظام يواصل استحداث الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية في مرافقه السرية بمنأى عن أي عقاب، فليس هناك أي أفق لتحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية في منطقتنا.

وتكتسي سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذها على نحو كامل وغير تمييزي، لا سيما المادة الحادية عشرة، أهمية قصوى. وتشكل الاتفاقية كلا مكتملا وتعزز أحكامها بعضها بعضا. ومن المستحيل أن نغفل أي جزء منها في حد

وتنوي روسيا أن تشارك وتتعاون بصورة فعالة مع جميع الأطراف المهتمة بغية تحسين نظامي حظر وعدم انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وفي إطار اللجنة الأولى، دأبت روسيا على تأييد اتخاذ القرارات الداعمة لاتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وننوي تأييد القرارات ذات الصلة في هذه الدورة أيضا.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم

بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في هذه المناقشة المواضيعية اليوم.

لاستخدام الأسلحة الكيميائية اللاإنسانية تاريخ طويل وقاتم. وكانت الهجمات الكيميائية التي شنها نظام صدام حسين على الإيرانيين وسكان حلبجة في العراق أسوأ مثال لذلك. وما من دولة عانت من الأسلحة الكيميائية أكثر من الشعب الإيراني. فقد شهد بلدي، جراء سقوط عشرات الآلاف من أبنائه ضحايا لهذه الأسلحة، معاناة أولئك الأشخاص الأبرياء، بينما تعين عليه أن يتحمل بمفرده عبء التخفيف من محنتهم المؤلمة.

وقد أصبحت هذه التجربة المرة عاملا حاسما في استراتيجية الأمن القومي لجمهورية إيران الإسلامية، التي تتخلى عن جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، وفي عزمنا الثابت على السعي إلى تحقيق هدف إنشاء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا السياق، اضطلعنا بدور هام خلال المفاوضات المتعلقة باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ونفذنا بنجاح التزاماتنا بموجب الاتفاقية، وتعاوننا بشكل تام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مبدین قبولنا للمساءلة أمام المجتمع الدولي في ذلك الصدد. وتتوقع إيران من باب

الاتفاقية. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد على التنفيذ التام والشامل للمادة العاشرة على أساس متساو وغير تمييزي، لا سيما في ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية التي حصلت مؤخرا في مجال التكنولوجيا البيولوجية، وهي تزيد من احتمال التعاون فيما بين الدول الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل

هنغاريا ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/64/L.15.

السيد هورفات (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية):

لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي خلال الدورة الرابعة والستين للجنة الأولى، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لهذا المنصب المهم، وأطمئنكم وأعضاء المكتب إلى كامل دعم وتعاون هنغاريا معكم في جهودكم.

كما تؤكد هنغاريا تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى

به ممثل السويد نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أخذت الكلمة لأعرض مشروع القرار A/C.1/64/L.15

بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُّمية وتدمير تلك الأسلحة، الذي تتشرف هنغاريا بتقديمه ثانية للجنة للنظر فيه. ويظل هدفنا اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

وبحكم استمرار سلسلة الاجتماعات في إطار العملية التي تتخلل الدورات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، فلن تكون التحديثات والتعديلات على مشروع قرار الجمعية العامة التقليدي سوى مسألة فنية. وبانضمام جزر كوك إلى الاتفاقية، فقد ازداد مجددا عدد الدول الأطراف، كما انعكس ذلك في الفقرة الثانية من الديباجة. وكذلك أجرينا تعديلا على اللغة بشأن عملية ما بين الدورات في الفقرة الثالثة للتعبير عن استمرار العملية في عامها الثالث.

ذاته بدون أن نقوض الاتفاقية برمتها. واستمرار النظم غير الشفافة والحصرية لمراقبة الصادرات، مثل مجموعة أستراليا، أضرّ بالفعل بالاتفاقية. ومن الجوهرى لمواصلة التنمية السلمية للدول النامية الأطراف في الاتفاقية أن نكفل إزالة ومنع فرض أي قيد تمييزي على الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا.

ونعرب مجددا عن موقفنا الذي مفاده أنه لا بد من

محاكمة الجناة الذين دعموا استخدام الأسلحة الكيميائية من لدن نظام صدام ضد الإيرانيين والعراقيين. فالعديد من البلدان، بما في ذلك بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ساعدت صدام على تطوير الأسلحة الكيميائية وزودته بالمواد والسلّائف. ودعم بعضها برنامج المعني بأسلحة الدمار الشامل ماديا ومن خلال النظم المصرفية. وكل هذه الحقائق موثقة جيدا. وتلك البلدان مسؤولة عن قتل وإعاقة عشرات الآلاف من الأشخاص الأبرياء. وينبغي أن تتخذ التدابير لمحاكمة المقتربين وتقديم التعويضات عن الأضرار والخسائر الناجمة عن إجراءاتها غير المسؤولة. وينبغي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تعالج هذه المسألة بجدية وعلى نحو مسؤول.

وفيما يتعلق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين

الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، فإننا نرى أن الإسهام الفعال للاتفاقية في السلم والأمن الدوليين والإقليميين سيتعزز من خلال انضمام جميع الدول إليها. وبالنظر إلى الأهمية القصوى للمادة العاشرة، باعتبارها الركن الأساسي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإننا نرى أن تيسير تبادل الآراء على أكمل نطاق ممكن والمشاركة فيها، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الأنشطة التكنولوجية البيولوجية السلمية، التي تروم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عناصر أساسية لتعزيز تنفيذ

لضمان عدم ظهور أسلحة كيميائية جديدة. والثالث تقديم المساعدة والحماية للدول الأطراف للدفاع عن نفسها في وجه الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية ضدها. أما الركن الرابع فيتمثل في التعاون الدولي لتعزيز الاستخدامات السلمية للكيمياء.

والأمم المتحدة باعتمادها سنويا للقرار بتوافق الآراء، فقد عبّرت عن دعمها الثابت لحظر الأسلحة الكيميائية ولعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وإجمالاً، فإننا نرى أن نص مشروع قرار هذا العام يتسم بحسن التوازن. وكان افتراضنا وهدفنا الرئيسيين هما، مثلما حدث في السنوات الماضية، ضمان اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. فتوافق الآراء له أهمية قصوى لتوفير دعم الأمم المتحدة الثابت لتنفيذ الاتفاقية. وخلال المشاورات غير الرسمية المكثفة الثنائية والمفتوحة باب العضوية التي حضرها ما يزيد على ٥٠ وفداً، حصلنا على دعم مطمئن لمشروع القرار فضلاً عن استعداد الوفود في اللجنة الأولى للانضمام إلى توافق الآراء بشأنه.

وأود أن أعبر عن امتناني وشكري لجميع الوفود التي شاركت في المشاورات المكثفة التي أجريت حول مشروع القرار الجديد بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فقد أكدت هذه المشاورات توفر دعم سياسي واسع في جميع المناطق لتنفيذ الاتفاقية بكاملها. ويمثل مشروع القرار المقدم اليوم تعبيراً مادياً عن ذلك الدعم.

وكما كان الحال خلال السنوات الماضية، تواصل بولندا العمل بوصفها المقدم الوحيد لمشروع القرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويساعد هذا التقديم المنفرد، الذي حظي بالدعم ثانياً في مشاورات هذا العام، على ضمان التوازن السياسي والإقليمي معاً، فضلاً عن توفير الدعم الواسع لكل الدول الأعضاء لمشروع القرار. وعليه،

وتبقى العناصر الأخرى لمشروع القرار كما هي دون تغيير. ومن المهم ملاحظة أن الفقرة ٧ تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المساعدة للاجتماعات السنوية للدول الأطراف واجتماعات الخبراء. وبموجب الفقرة الأخيرة من نص مشروع القرار، تقرر الدول الأعضاء أن تدرج البند المتعلق بالاتفاقية في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

وتأمل هنغاريا أن تظل المقدم الوحيد لمشروع القرار بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونأمل أن تؤيد الدول الأعضاء مشروع القرار مرة أخرى وأن تعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة لممثل بولندا لعرض مشروع القرار A/C.1/64/L.35.

السيد رباكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسرني أن أعرض، نيابة عن وفد بولندا، مشروع القرار (A/C.1/64/L.35) بشأن تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

إن التنسيق الفعال والمستمر للعمل بشأن مشروع القرار هذا يعد مساهمة ملموسة قدّمتها بولندا عبر سنوات طويلة لحفز الحظر الفعال للأسلحة الكيميائية. ويمثل دعم التنفيذ الكامل والفعال لجميع أحكام الاتفاقية وعالميتها أهدافاً رئيسية لجهود بولندا دعماً للحظر التام للأسلحة الكيميائية.

ومشروع القرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وثيقة فريدة. فمشروع القرار يؤكد على أهمية عالمية الاتفاقية. كما يوفر دعم الأمم المتحدة لجميع أركان الاتفاقية الأربعة. وأولها التدمير الذي لا رجعة عنه لجميع الأسلحة الكيميائية ووسائل إنتاجها. والثاني حظر الانتشار

يتوجه وفدي بالنداء للدول الأخرى الحائزة لهذه الأسلحة للوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية وفقا للجدول الزمني المحدد، يؤكد وفدي أهمية تضافر جهود جميع الدول الأعضاء لاتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وتظل جمهورية كوريا ملتزمة تماما بالتنفيذ الكامل للاتفاقية وباستمرار تعاونها مع الدول الأطراف.

أنتقل الآن إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة. فمع التقدم المحرز في التقنية البكتريولوجية واتساع نطاق توفرها، بات خطر الأسلحة البيولوجية حقيقيا ويتطلب حلولا إبداعية ومتعددة الأوجه. وفي هذا الصدد، يعد برنامج عمل الجلسات البينية الذي اعتمده مؤتمر المراجعة السادس للدول الأطراف وعقد في عام ٢٠٠٦ وثيق الصلة بالتحديات التي تمثلها الأسلحة البيولوجية للمجتمع الدولي. ويرى وفدي أيضا أن الإرهاب البيولوجي مسألة تتطلب انتباهنا اليقظ إليها.

ويوفر مؤتمر المراجعة السادس أساسا قويا نعزز به الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النجاح الذي حققته برامج عمل ما بين الدورتين السابقتين منذ عام ٢٠٠٧، يشير بوضوح إلى عزم المجتمع الدولي على تعزيز تنفيذ الاتفاقية في الوقت الذي يوفر فيه للدول الأعضاء فرصة ثمينة لتبادل تجاربها. وتتسم مواضيع ما بين الدورات للعام الحالي بآنيته وإلحاحها نظراً لتزايد تفشي الأمراض المعدية، لا سيما الذعر الذي أحدثه الأثر العالمي المحتمل لإنفلونزا H1N1. ولما كانت الأمراض المعدية لا تأبه للحدود الإقليمية، فإن من شأن التعاون والمساعدة في مجالات مراقبة الأمراض المعدية وتتبعها وتشخيصها واحتوائها أن يفيد الصحة العالمية فضلا عن تعزيزه في نهاية المطاف للإطار المعياري للاتفاقية.

فلن تسعى بولندا أو توجه الدعوة لأي شركاء لها في تقديم مشروع القرار.

ويطالب وفد بولندا باعتماد مشروع القرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بدون تصويت.

السيد يون جونج - كون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السيد روغيليو فيرتر، على بيانه وإسهامه في عمل المنظمة. كما أوجه تهنئة وفدي الحارة للسفير أحمد أوزونجو على المسؤولية الجديدة التي تولّاها.

ويمثل الالتزام بنزع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وحظر انتشارها أساسا قويا للسلام والأمن الدوليين. وتعد اتفاقيتنا الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أداتين رئيسيتين في الجهود الدولية المبذولة لحظر انتشار هذه الأسلحة ونزعها. ويدرك وفدي مع الارتياح التقدم المهم الذي أحرزناه في هذا المجال.

تجدد ملاحظة أن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة توشك على تحقيق عالميتها الكاملة، بانضمام ١٨٨ دولة إليها. وترحب جمهورية كوريا، بصفة خاصة، بانضمام العراق مؤخراً إلى الاتفاقية وإعلانه عن أسلحته الكيميائية، الأمر الذي يمثل ذلك خطوة للأمام نحو تحقيق أهداف الاتفاقية. وفي هذا الصدد، يأمل وفدي في توجيه الدعوة مرة أخرى إلى البلدان التي لا تزال خارج الاتفاقية للانضمام إليها بأسرع ما يمكن وعدم التأخر في اتخاذ هذه الخطوة، وهو ما تم التأكيد عليه خلال مؤتمر المراجعة الثاني الذي عُقد في عام ٢٠٠٨.

ويطيب لجمهورية كوريا أيضا الاعتراف ببعض التقدم الكبير الذي أحرز إلى اليوم، بما في ذلك التدمير التام للأسلحة النووية من قبل بعض الدول الحائزة عليها. وبينما

معايير دولية مشتركة بشأن استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية.

وأود أن أبلغ الوفود الراغبة في إضافة أسمائها إلى قائمة مشروع القرار بأن الأمانة العامة سوف تعرض قوائم المتقدمين للتوقيع عليها في القاعة يوم الاثنين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

وجمهورية كوريا منذ انضمامها للاتفاقية في عام ١٩٨٧ ظلت على التزامها التام بتنفيذ الاتفاقية بسن تشريعات ناجعة وإرساء قاعدة تنظيمية وطنية وشاملة في هذا الشأن.

وفي الاجتماع الأخير للخبراء، قدّمت جمهورية كوريا ورقة عمل بعنوان "أنشطة وآراء حول التعاون الدولي والمساعدات الدولية الرامية إلى حفز بناء القدرات في مجال الأمراض المعدية". وتلخص ورقة العمل هذه بعض الجهود التي بذلتها حكومة جمهورية كوريا مؤخراً لمساعدة البلدان النامية في مجال الأمراض المعدية، إضافة إلى إبراز بعض الخطوات اللازمة التي ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذها لتحسين النظام الصحي العالمي لإدارة الأمراض المعدية.

وتود جمهورية كوريا أن تؤكد مجدداً التزامها الثابت بنص وروح الاتفاقية وتطبيق التزاماتها وواجباتها. وختاماً، أعبر عن أملِي الوطيد في أن نتمكن من الحفاظ على ذلك الزخم الذي أحدثه مؤتمر المراجعة السادس وبرامج عمل ما بين الدورات التي أعقبته، حتى نتمكن من إحراز المزيد من التقدم في مؤتمر المراجعة السابع الذي سيعقد في عام ٢٠١١.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك نكون قد اختتمنا مناقشتنا المواضيعية بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وفي صباح يوم الاثنين الموافق ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، سوف تعقد اللجنة مناقشة مواضيعية بشأن موضوع جوانب نزع السلاح في الفضاء الخارجي. ولو توفّر ما يكفي من الوقت، سوف نبدأ بالاستماع إلى بيانات بشأن موضوع الأسلحة التقليدية خلال الجزء الأخير من جلسة صباح الاثنين. وبعد الظهر، نواصل النظر في موضوع الأسلحة التقليدية، ونستهل الجلسة ببيان من رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية صوب اتفاقية لتجارة الأسلحة: إرساء